المجتمع والتاريخ

1/ الطبيعة والمجتمع:

وضح ماركس وانجلز في كتاب الأيديولوجي الألمانية بأن وجود البشرية بحد ذاته هو الداعي الحقيقي الأول لتاريخ البشرية، هذا هو أول سبب حقيقي ثابت. وينبغي لأي احد المضي في دراسة تاريخ المجتمع البشري (هو تنظيم فيزيائي) لهؤلاء الأفراد وعلاقاتهم الناتجة من سائر الطبيعة[1].

يمثل الإنسان مجتمعه الذي يعيش فيه وهو جزء من الطبيعة ولا يمكن انفصاله عنها ويكون متفاعلاً معها.

ما هو الرابط بين المجتمع البشري والعالم الطبيعي وما هي سياساته؟

تجيب نظرية ماركوس على هذه الأسئلة الافتراضية بأن الإنسان لا يستطيع العيش بدون إشباع رغباته الطبيعية والحيوية بداء بحاجته للطعام وللغذاء والكساء والسكن وفي الصعيد ذاته حمايته من تقلبات الطبيعة المؤثرة (الكوارث الطبيعية).

المصدر الذي تمتد منه كل هذه الحاجيات هو عمل الإنسان، حيث يبدأ في العمل لكي ينتج المواد الضرورية لإبقاء وجوده. يدخل الإنسان في اتساق مباشر مع الطبيعة، باذلون جهودهم في العمل الإصلاحي ، فالإنسان ينتج ضروریاته من غذاء وكساء ومسكن.

اما في الأيام القادمة سيكون العمل والإنتاج المادي مطلباً أولياً من أول وهلة من تاريخ البشرية من اجل التفاعل بين الناس والعالم الطبيعي وحواه مصدراً للترابط بين الطبيعة والمجتمع. إن المجتمع البشري مرتبط ارتباطاً وثيقاً مع العمل الإنساني وتطور الإنتاج المادي.

[1]-كارل ماركس وفردرك انجلز ،الأعمال المشتركة،مجلد (5)،1976،ص31

خرج الانسان من الطبيعة تدريجياً مع تطور العمل التنافسي اسرع ، وحلل انجلز هذا العمل التاريخي بشكل مبدع في تطور القرد الى انسان (1876م)، ووضح نشأة الانسان وارتباط الانسان الاولى مع تطور عمل الانسان نفسه، ومن نشاط العمل كانتاج من قبل الوسائل البشرية التكييف معها من اجل البقاء (الذي كان بشكل بدائي لتفاعل الانسان مع محيط العالم الطبيعي). تعلم الانسان الانتاج أي بمعنى آخر أن يستخرج المواد القيمة التي يحتاجها للتطور المادي والثقافة الروحية وتغيير نفسه.

كيف حدثت هذه العملية؟

أخذ الانسان في البدء المواد الضرورية القيمة من الطبيعة في شكل جاهز ولكن تعلم أخيراً أن يضع بعض القيمة من المكونات المادية البسيطة المتاحة له (مثل الخشب والحجر وما الى ذلك) من اجل حاجياته الحيوية، فالإنسان ملتزم بالاستمرار في اتقان ادواته والتقنيات التي تنتجها، كان اتقانهم لها متزناً فتغير بواسطة تنمية مهارات عمل الانسان، لذلك استمرت طبيعة العمل وتنظيمه في التغيير باستمرار، امتلك الانسان معظم الاحتمالات عندما كان العمل معقداً من جهة المؤثرات الطبيعية. العمل الاشتراكي لديه نتائج مبهرة في تشكيل الانسان ككائن اجتماعي فارتبط نشاطهم العملي والاجتماعي المشترك بتنمية طبيعة عملهم.

خرج ماركس وانجلز بشدة ضد افكار العمل المثالية ونشاط البشرية بصورة عامة مثل المفاهيم التي لا تزال عالقة بعلم الانسان بموجهات الفلسفة الشرقية دون الماركسونية التي تقارن الانسان والمجتمع بالعالم الطبيعي ولذلك تشدد على التناقض بين الانتاج والمكونات الروحية للحياة الاجتماعية[1].

يوضح كل من ماركس وانجلز أي محاولة لمقارنة الطبيعة والمجتمع الذي أسس مبدئياً على الخطأ والبنيات المثالية ويأخذ تلك النظرية العلمية فقط بكامل العلاقة بين المجتمع ومتطلبات الحياة البشرية الطبيعية من وجهة النظر الجدلية للماديين من جميع انحا العالم.

[1]- كارل ماركس وفردرك انجلز ،مرجع سابق،ص28

وبنفس قوة فهم جدل الماديون بالارتباط بين هذه السمات من الحياة الانسانية والاعتماد على استيعاب النشاط الجدلي للماركسية الطبيعية والاجتماعية التي تظهر في تشكل وتطور عمل الانسان في سلسلة من التفاعلات بين الانسان والطبيعة كما في البداية و ضرورة متطلبات ذلك النشاط.

البيئة الجغرافية:

تشكل البيئة الجغرافية الظروف الطبيعية الحالية لنشاط العمل الإنساني.

البيئة الجغرافية جزء من الطبيعة مثل: (التربة – الأنهار – البحار – المناخ ...الخ) إنها مرتبطة بكل مناحي الحياة البشرية والنشاط داخل المجتمع.

تعد النظرية الاجتماعية الماركسية بأن المجتمع كجزء منفصل عن الطبيعة بعيدا عن آراء المتطرفتين، اي ضد دور الطبيعة الفعال في تنمية المجتمع وضد أي نشاط يؤثر على التنمية الاجتماعية .

التوضيح العلمي للترابط بين ظروف الحاية الطبيعية والاجتماعية للانسان بأنها مؤسسة على هذه الصيغة الجدلية في تغيير الطبيعة والانسان لتغيير نفسه.

احد ركائز نظرية ماركس الاجتماعية هي افتراض ماركس بأن الطبيعة تؤثر على التاريخ الانساني فقط من خلال الانتاج المادي واستناده على مستوى تطوره[1].

من المحتمل أن ترى كيف يغير ذلك النشاط البشري الذي يهدف الى تغيير مناحي الحياة البشرية ومعالجة المؤثرات البشرية الى المصادر الطبيعية ومن خلال تلك التأثيرات على المجتمع.

وفي السياق ذاته لا يمكن أن يكون التفاعل بين الطبيعة والانسان متجهاً نحو طريق واحد من الموارد من قبل البشرية بينما بيئة الانسان والطبيعة نفسها تمثل الوضع الحاسم لنشاطه.

[1]-انظر المجلدالاول لكار ماركس ،ص ص28-480.

إنها المعلومة السائدة بأن البيئة الطبيعية الجغرافية لديها تأثير واضح على تطور انتاج الانسان للمواد القيمة . هنا التأثير لا ينبغي أن يكون بسيطاً للغاية، ومن أجل ابداء الأحوال الاجتماعية المعززة للانتاج في سياق واضح.

فالموارد المعدنية المتاحة او غير المتاحة والعوامل الجغرافية الاخرى يمكن ان يكون لديها تأثيراً بالغاً على تطور عملية الانتاج في حد ذاتها بينما هذه العوامل لم تقدر عملية الانتاج الطبيعية والتنمية الاجتماعية يتاح لديهم الترويج للتطور او الخضوع للانتاج الاجتماعي، وبذلك تتأثير عملية التنمية الاجتماعية ايضاً.

فيجب على الكل التفكير في حل مشاكل التخلف الاقتصادي التي تواجه بعض الدول في استيعاب التعاون المتناسق، بالرغم من موردهم المعدنية الوفيرة ومنافعهم المناسب واراضيهم الزراعية الخصبة.

لا تستطيع هذه البلدان أن تستغل مواردها بصورة جيدة حتى الآن. هؤلاء ملتزمون على تلك الأعمال بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من قبل الشركات العالمية الكبرى التي تفرض وتؤيد الامبريالية. تستعمل الشركات العالمية الكبرى كل الوسائل المتاحة لها من اجل تحقيق الارباح الطائلة من خلال الاستغلال والنهب للموارد الطبيعية والبشرية من الدول النامية.

هذه احدى سمات التفاعل بين الطبيعة والمجتمع تحت مظلة الرأسمالية والاشتراكية والتفاعل الذي يحدث بينهم قد يختلف كثيراً، فالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبشرية الذي هو تحت مظلة الاشتراكية هو آلية قوية من اجل الاسراع في التقدم الاجتماعي.

وأيضاً يقع تحت تأثير العوامل المادية الاجتماعية تلك المواقف الانسانية بالنسبة للطبيعة كمصدر للقيم المادية والبيئية الطبيعية والانتاج المادي، إذ لا يزالان يستمران في التطور، فالتأثير البالغ في المناخ (البيئة الجغرافية ككل) على التنمية الاجتماعية والتي تشير الى العديد من طرق التفاعل الاجتماعي، وعادة ما يقود الى فهم واحد بجانب التفاعل بين الطبيعة والمجتمع، تسمى هذه الطرق نسبياً بالاتجاه الجغرافي، وتشتمل هذه الطرق على النظريات

التقليدية من علم الاجتماع غير الماركسي مستندة على الدور الذي تلعبه البيئة الجغرافية في التنمية الاجتماعية.

النظريات الحتمية الجغرافية من هنري وتوماس كاظن وآخرون، الجغرافيا الاجتماعية والمذاهب الجغرافية تبرر التوسع العسكري والاقتصادي والسياسي في الدول الامبريالية بحجة الحاجة للفوارق المعيشية، ومفهوم العلاقة الجغرافية الحدية التي تبحث عن طريق التخفيف من تناقض الرأسمالية من خلال الاستخدام العقلاني للكثير من الموارد الطبيعية.

تعتبر نظرية ماركس الاجتماعية التي تحد من مفهوم الترابط الجدلي بين الطبيعة والمجتمع بأن المجتمع يمثل المجال التكميلي للعالم الطبيعي، والعلاقة القائمة بين المجتمع والطبيعة كأنه تفاعل بين الجزء والكل، وتجلب الطبيعة تأثيرات متنوعة على الحياة الاجتماعية.

وفي ظل الظروف والنظر الى نتائجها فالناس أنفسهم يمارسون النشاط والتأثير على القوى العنصرية للطبيعة وتوجيه تلك الخطوات الطويلة المطلوبة.

أما طبيعياً وبخاصة تلك التأثيرات المتبادلة استناداً على العلم والانتاج الاجتماعي المادي، وعلى الظروف الاجتماعية التي تحدد غرض استخدام الانسان للطبيعة، من اجل فائدة المجتمع ككل (كما كان تحت مظلة الاشتراكية) او أن تحقق المصالح الخاصة من الجماعات والأفراد (كما تراه الرأسمالية) التي تلغي القوانين الرئيسية ويبقى قانون الملكية الفردية كزيادة الأرباح.

المشاكل البيئية مسبباتها ومؤثراتها: مع التنمية الاجتماعية ومجال تأثيرها الفعال على الطبيعة المستمرة في التوسع، ترتبط الاحوال الطبيعية والاجتماعية للانسان حتى النهاية، هذا هو الدليل على المشاكل البيئية المتعددة التي أخذت أكبر الادوار خطورة في الوقت الحالي ضد المبادئ الاقتصادية العامة والأزمة الاجتماعية الرأسمالية.

هذه المشاكل قد اكتسبت الآن الإبعاد العالمية ولكي لا يؤثرون فقط على الدول الرأسمالية المتقدمة بصورة كبيرة لكن أيضاً الدول النامية من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ومواردهم الطبيعية بصورة مستمرة على أن تكون مستغلة بقساوة من قبل الغرب مع استخدام الطرق

الاستعمارية. تصحر التربة وتلوث الانهار والبحيرات والبحار ومحيط العالم نفسه والمخلفات الصناعية المدمرة للحيوان والنبات وإبادة الأنواع النادرة من الحيوانات مثل (التماسيح والسلاحف...) لتلبي رغبات السوق الرأسمالي المواكب في كل هذه النتائج من السلوك غير الإنساني تجاه الطبيعة ويقود الى تدهور خطير بالنسبة للوضع الطبيعي في العالم.

فمن الطبيعي أن معظم الناس في الغرب يحتجون طلباً في إبعاد ما يهدد الطبيعة من الكوارث البيئية التي تشمل المخزون النووي المرتبط بالأسلحة الكيميائية والبايولوجية.

إنالحركات هي التي تمنح الحقوق للحياة من أجل إفشاء السلام على الارض ودفاعاً عن الكوارث البيئية التي أصبحت عامل رئيسي في العالم من الحياة السياسية.

وفي الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول هذه الحركات انشئت استناداً على الأحزاب السياسية التي تدين الحراك العسكري من الدول البرجوازية والتي ترفض تخزين الأسلحة النووية الفتاكة، وهذه الحركات أيضاً تساعد على رسم الخطى بصورة قصيرة في بلدانها بحجة صراع السياسة البيئي من الدول الرأسمالية شجب الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية ضد المناورات العسكرية بصفة عامة وإكمال نزع السلاح.

وليس هنالك بديل مناسب للبشرية في المستقبل عدا التعايش السلمي، فإن الحل هو التعاون السلمي المشترك بين الدول مع النظم الاجتماعية المختلفة التي لا يمكن ان تأخذ خطوات رئيسية بحلول علمية رشيدة في المشكلات البيئية لعالمنا اليوم.

فالحل المنطقي لهذه المشكلة في إنشاء المصطلح السياسي والظواهر الاجتماعية وعواقبها. فجهود الانسان الواعي في ظل الاشتراكية بأنه يحمي الطبيعة ويجعلها سهلة المحافظة ويحافظ على مواردها المتعددة.

فلابد ان يكون هنلك حلا مثاليا لتلك المشكلات بما ان لديها دواعي ونتائج سياسية واجتماعية محدودة، وتحث الجهود الاشتراكية التي تسعى للحفاظ على الطبيعية وجعلتها ممكنة الحفاظ على مواردها المتعددة، بينما تعتبر استغلال الرأسمالية على الطبيعة وجعلتها تزيد من الفائدة الحتمية التي قادتها الى إنهاء التوازن البيئي، ويعتبر ذلك دائماً ذو نتائج سلبية

تسود ساحة الناس عن طريق التلوث في البيئة، لفشل المحاصيل ونقص في الغذاء وغيرها، أم تتعمق هذه المشاكل بنظام تحت الرأسمالي.

السكان:

يعتبر الإنسان أكثر قوة انتاجية في المجتمع نفسه، الذي يكشف معجزات الطبيعة والمجتمع ويحولهما الى نشاط عملي كما أن الانسان يبذل جهداً ونفوذاً مباشراً في الانتاج وإعادة الانتاج في حياته الخاصة.

يتغير معدل النمو السكاني و التكيبة السكانية و الكثافة السكانية مع التطور الإجتماعي تغيرات في نسب المواليد، ويعد النمو السكاني والكثافة السكانية وبعض العوامل الديموغرافية تضع بعض التغيرات السياسية والاقتصادية وغيرها في حياة المجتمع ككل، وفي نفس الوقت يمكن أن تتأثر الأحوال الإجتماعية بتطور النمو السكاني بتقدم الاحوال الاجتماعية و من حين لآخر بنمو السكان وبطريقة اخرى فهنالك ارتباطاً صناعياً وعلاقة صناعية بين التطور الاجتماعي والسكاني.

ويقدم تاريخ البشرية بأن التطور الاجتماعي يفسح المجال لتزايد السكان بطريقة أسرع ويعد التسرع في عدد السكان في العالم يعتمد على تطور المادية الاجتماعية مباشرة وهي استبدال الأنماط الانتاجية القديمة باخرى حديثة وأكثر تقدماً يظهر دائماً في زيادة نمو السكان وهذه هي طريقة تزايد نمو عدد السكان في العالم في فترات تاريخية مختلفة.

وأما في الفترة البدائية يقدر عدد السكان في العالم بحوالي (100,000 – 200,000) وقد ارتفعت الى واحد مليون مع بداية فترة القرون الوسطى، وفي العهد الحديث الى 10 مليون نسمة، ومع نهاية العهد الحديث الى 50 مليون نسمة (أي بعد التحول الى زراعة المحاصيل).

وفي بداية عصرنا وصلت النسبة الى 230 مليون نسمة، ومع بداية القرن التاسع عشر قد بلغت النسبة الى واحد بليون والى 2 بليون نسمة في عام 1930م حوالي 3 بليون نسمة في

عام 1976م، وفي بداية عام 1984م قد بلغت النسبة الى 4,7 بليون نسمة، وفي السبعينات قد تزايدة نسبة نمو السكان بمعدل 2% في السنة التي يمكن وصفها بالانفجار السكاني.

وبالرجوع الى القرن التاسع عشر نجد بأن العالم البريطاني روبرت مانتوس قد ساق قانونه مؤكداً على عدم التوازن بين النمو السكاني ووسائل الانتاج في بعض المناهج. وذهب مانتوس بالقول بأن نمو السكان يسعى دائماً الى التغلب على نمو المساحة الانتاجية، مسبباً كثيراً منالمحن البشرية منها العطالة والفقر والجوع.

ما يخص المادية والطريق الوحيد للتغلب على هذه المحن وهي فرض السيطرة العارمة على نسبة المواليد وسط الطبقات الفقيرة وتحديد نمو السكان العاملون.

وقد عادت الايديولوجية البرجوازية الى مذهب مانتوس باستخدام هذا المذهب كوسيلة في التحليل الاقتصادي وعدم المساواة الاجتماعية تحت النظام الرأسمالي.

هؤلاء يستخدمون هذه الآلية لإظهار الطموحات. والاستخدام المفرط للموارد البشرية والطبيعية في الدول النامية، وقد حث مانتوس الى الحاجة في تقليل نمو السكان في الدول النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وقد أثبت ذلك بأنها تتمتع بتزايد الملايين من العطالة والمشردين, والغاية من تنظيم الأسرة هو ضبط نسبة نمو السكان وغيرها، وقد حاول اتباع مانتوس الجدد رفض العرقية والأفكار الانسانية.

وقد أثبت عدم صلاحية المنصب في القرن التاسع عشر أي الذين أسسوا السرعية العلمية الذين وضحوا بأن فائدة القيمة ليست هي السكان فقط في الانتاج الاجتماعي بل العكس إن التطور في قوى الانتاج تحت النظام الرأسمالي هي التي تؤدي الى ظهور سكان مسلحين ومشردين.

وقد وضح ماركس بأن مثل هذا الاعتماد على القانون بأن السكان هم جوهر النظام موضحة المتطلبات الأساسية في العملية الاقتصادية الاجتماعية بهذا القانون، وقد أثبت علمياً هذه النتائج بأن نمو السكان في المجتمع يحدد عن طريق الظروف الكلية للتطور الانتاجي.

وقد ثبتت هذه النتائج في عالمنا اليوم عن طريق المواقع الديموغرافية في العالم، كما أنها تعتبر الجزء الثالث في القرن العشرون بأنها قد شهدت نمو سكاني لا مثيل له كنتيجة قلة الوفيات وزيادة معدل المواليد في الدول النامية معظمها تقدر بنسبة 90% من نسبة نمو السكان.

ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة حول السكان على المستوى الحكومي الذي عقد في مدينة مكسيكو في عام 1984م واعربت عن الاهتمام الفائض في عدم التوازن بين نمو السكان والموارد والحالة البيئية، ومن الملاحظ ان واحد بليون من سكان العالم يعانون من الجوع وسوء التغذية ومع نهاية القرن وصلت فيها نسبة السكان الى 6,1 بليون ويعتبر واحد من نصفها من الدول النامية قادرة على تغذية سكانها.

وفي ظل التغيرات المضطردة على الظروف الاجتماعية وقد أدت هذه العوامل الى الاستغلال السياسي في الدول النامية وتطور القوى الانتاجية، وقد قادت تلك الى سياسة سكانية خاصة لتنظيم ذلك النمو، وهي السياسة التي تتبعها أكثر من40 دولة في آسيا وافريقيا، لكن هذه القوانين التي تسيطر عى نسبة المواليد تحت هذه السياسة لا يمكن ان تحل من مشكلة معاناة السكان.

كما تطرق هؤلاء المشاركون في مؤتمر العالم بأن هذه المشكلات يجب أن تحل في السياق الاقتصادي والظروف السياسية لأي دولة.

ويعد عامل السكان العنصر الأساسي في التنمية الاجتماعية بالرغم من أنها غير حاسمة، فإن نمو وكثافة السكان لا يمكن أن تسهل او تعيق التطور الاجتماعي، نجد بأن الكثافة السكانية ونقص النمو في المعدلات الاقتصادية وتقسيم فرص العمل غير المتكافئ يقلل من التطور التام في الموارد الطبيعية في بعض الأقاليم، ونجد بأن الكثافة العالية على الصعيد الآخر تنشئ بعض المتطلبات الضرورية لتكثيف الانتاج وتحديد العمل وغيرها، ولكن ايضاً قد تسبب سوء الاستخدام للموارد البشرية.

وفي كل قضية معينة بحسب مستوى التطور في الانتاج بأنها تحدد بطبيعة النظام الاجتماعي وليس فقط عن طريق كثافة السكان، ونمو السكان نفسه لا يجد مسألة التطور الاجتماعي.

خلاصة الأمر فإن الطبيعة والبيئة الجغرافية وعامل السكان يشكل الظروف الضرورية في حياة البشر ونشاط الانتاج، كما أن هذه الظروف ثابتة بطريقتين تربط بين الطبيعة والإنسان وبين الطبيعة والمجتمع، كما أن الطبيعة هي احد العوامل الاساسية في المجتمع البشري تبقي احد المكونات الضرورية، لذا فالمجتمع نفسه جزء من العالم الطبيعي. فالطبيعة تمثل هدية قيمة للأحوال المادية في حياة البشر في المجتمع، وتعد البيئة الجغرافية والنمو السكاني بأنها العناصر غير المهمة في عملية التطور الاجتماعي ومثل هذه العوامل والمتطلبات هي قيم الانتاج المادي.

2/ الانتاج:-

يهدف نشاط الانسان المادي لتلبية حاجياتهم الحيوية كما وضحت في النظرية الاجتماعية الماركسية لنظرية بدائية للحياة البشرية في المجتمع.

وقد وضح كل من ماركس وانجلز في الأيدولوجية الالمانية بأن انتاج الناس للقيم المادية ليست محصورة في مواجهة حاجياتهم الضرورية ولكن أيضاً تشمل إعادة انتاج نمط حياتهم ككل.

وقد وضحت أهمية عملية الانتاج للانصهار والتطور للانسان نفسه ككائن اجتماعي وقد ربط هؤلاء في فهمهم للطبيعة الاجتماعية للانسان وفكرة الانتاج المادي باعتبارها نوع خاص من الانتاج الذي يشكل الاساس العام للعلاقات التي توحد الناس وتشكل المجتمع[1].

وفي تحليل السياقات التي تنظم هذه العلاقات في دولته وضح ماركس الظروف الأساسية التي تجذرت في تطور السياقات في عملية الانتاج المادي الاجتماعي.

وقد وضح كيف تنشأ هذه العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والمذهبية وغيرها، وتطور تلك العملية مما تنشئ أنواع من المنظومة الاجتماعية التاريخية كما أنه تعمق وفصل واحداً من

[1]-،انظر الاعمال المشتركة لكارل ماركس وفردرك انجلز،المجلد(5) ،ص31

أهم الاشكال الأساسية في النظرية الاجتماعية العلمية، وقد بدأ ماركس بتشكيل نمط الانتاج ووحدة العلاقات وظروف الانتاج المادي الاجتماعي.

نظام الانتاج:-

بعد هذا الشكل ركيزة النظرية الماركسية وتربط بالأشكال الاخرى ولفهم ذلك ينبغي الرجوع للمفاهيم الأساسية مثل العمل والمواد ووسائل العمل، أي الانتاج المادي (أو انتاج المواد القيمة) مع آليات ووسائل الانتاج وقوى الانتاج وعلاقاته.

والعمل هو الفكرة البدائية التي ينبغي أن نبدأ بها كما وضح سابقاً أن العمل هو الذي جعل الانسان يخرج من الطبيعة ويلبي للناس حاجياتهم الأولية من الغذاء والكساء والمأوى عن طريق وسائل العمل، ولكن ان تقدم لهم الطبيعة المواد القيمة الضرورية بشكل جاهز، وفي الحصول على هذه القيم فمن الضروري ان ينتج الناس هذه المواد وما يتطلبه ذلك من عمل.

لذا يعد العمل من حاجيات الانسان الأولية، ما هو العمل؟ إجابة على هذا السؤال فإن العمل هو العملية التي تنظم النشاط البشري وتسيطر على رموزه بين الانسان والطبيعة والعمل في المواد الطبيعية هو الطريقة الناجحة التي يحولها الانسان حتى عملية جمع الثمار التي قدمت من الطبيعة بشكل جاهز مثل الصيد والسمك وغيرها. إذا هي تبادل بين الانسان والطبيعة أي العملية التي يتفاعل فيها مع الطبيعة ويحولها الى عناصر أولية لهذه العملية بشروط:

أولاً: العمل، فالعمل نفسه يعتبر النشاط البشري الناجح.

ثانياً: أهداف العمل، ويمكن القول بأنها هي الاهداف التي من أجلها يوجه النشاط البشري اي الجزء من الطبيعة الذي يستخدمه الانسان للحصول على الانتاج المطلوب عن طريق ضغط المادة لتستخدم في العمل وينشئ الانسان نفسه غرض عمله، هذا مثل (الخشب، النسيج) هما غرضا العمل لأنهما نوعان محددان من العمل تشكلت فيهما.

ثالثاً: وسائل الإنتاج:

تعد الأكثر أهمية وسط هذه الظروف التي تعد من آليات العمل عبر الوسائل التي من خلالها يقوم الإنسان بعمله.

تعتبر اهداف وسائل العمل من العناصر المادية في عملية العمل وبمجملها تشكل هذه وسائل الانتاج.

الانتاج المادي محله الحماية الاجتماعية التي يعمل فيها الناس بإنشاء انتاج مادي والتي تذهب إما للاستخدام الجماعي او الفردي.

انتاج القيم المادية هي العملية التي تتفاعل فيها أنواع مختلفة من أنشطة العمل البشري مع بعضها البعض.

وإن من أجل انشاء آلية بسيطة بعد كل هذا او حتى في الوصول الى انتاج يقدم من الطبيعة مثل (السمك والقمح والفاكهة) ومن الضروري دمج المعرفة والمهارة والخبرة ونتائج العمل لكثير من الناس ومن المستحيل ان تزرع وترعى أو تحصد وتحافظ على محصول دون التعليمات البسيطة التي استخدمت بواسطة كثير من الناس او الآخرين.

وتحدد أي نوع من الانتاج المادي لتقسيم الوظائف عن طريق التخصص لتلك العملية لربط وتركيز هذه الأشكال المختلفة في نشاط الانسان العملي، نجد أن الانتاج المادي يقدم اسس المجتمع.

وفي عملية انتاج القيم المادية كما ذكر سابقاً يتفاعل الانسان مع الطبيعة، هذا التفاعل ينشئ القوى الانتاجية في المجتمع.

القوى الانتاجية هي وسائل الانتاج والناس انفسهم في العمل يقومون به في الطبيعة ويحولونه أي يطورونه الى وسائل انتاج.

ويعد الانسان نفسه بأنه العنصر الأساسي في عملية قوى الانتاج المادي ويمتلكون خبرات الانتاج ومهارات العمل التي تساعدهم في تكملة وتعزيز عملية نشأة الانتاج، وفي ذلك الصدد فإنهم يزيدون من قوى الانتاج في عملهم مع تقدم ملحوظ في إبداعاتهم المحتملة.

فعامل البشر يعتبر من العناصر المهمة في قوى الانتاج وينبغي ألا تهدر، وبالنسبة للانتاج فهي عملية اجتماعية من اجل الوجود البشري التي تنشأ عبرهم وتتطور وتغطيهم المهارة

والخبرة وتزيد من نشاط عملهم يوماً بعد يوم وصدد تلك العملية فالناس ايضاً يتفاعلون فيما بينهم وهذا التفاعل يؤدي الى علاقات الانتاج.

فعلاقات الانتاج هي نظام معقد ومتعدد الروابط التي تأخذ تتشكل بين الناس في نشاط عملهم المشترك لا تشمل هذه فقط علاقات الناس بوسائل الانتاج بل بعلاقات الناس فيما بينهم وايضاً تحدد مكانه الافراد في نظام الانتاج المادي بالميزات الموجودة في المجتمع ويتضمن جزء من تلك العلاقات في الانتاج وأيضاً الرابط الذي ينشأ بين الناس وانتاج القيم المادية وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها كما أنها تتضمن العلاقات بين المنتجين وينشأ ذلك في نشاط عملهم المشترك في تقسيم العمل بين المنتجين، لذا فإن علاقات الانتاج هي مجموع العلاقات الاقتصادية المادية بين الناس في عملية الانتاج والعلاقات التي تميز حركة الانتاج الاجتماعي من الانتاج الى الاستهلاك.

تعتمد على هذه العلاقات على شكل الملكية في وسائل الانتاج، أيّ شكل من أشكال الملكية يشير اليه هذا السياق؟ وفي كل مجتمع تقوم علاقات الانتاج على شكل معين من الملكية التي تحدد وظيفة وتتطور نظام علاقات الانتاج بصفة عامة.

فوضعية فرد معين في نظام علاقات الانتاج تعتمد أيضاً على من ميلك وسائل الانتاج. فمالك الأرض وبعض الملكية الاخرى مثل (المصانع و لمزارع والبنوك وغيرها) لها وضعية مختلفة مقارنة بالعاملين والمهندسين والتقنيين وغيرهم.

لا تجوز تحت الملكية الخاصة في وسائل الانتاج الكثير من العاملين في عملية الانتاج المادي وهم في وضعية الاعتماد على مساعدة هؤلاء الذين يمتلكون المصادر الطبيعية والمشاريع والمصانع والبنوك وبعض وسائل الانتاج الاخرى.

وقد شهد التاريخ البشري بعض الأنماط المختلفة من الملكية الخاصة مثل العبودية والإقطاعية والرأسمالية.

فالملكية الاجتماعية في وسائل الانتاج على العكس فهي جماعية فهم يمتلكون الناس ووسائل الانتاج.

ففي ظل الرأسمالية التي لم يكن فيها المنتجين مستغلين شخصياً بل أحرار، فيلزم هؤلاء في بيع انتاجهم من اجل الحصول على مواد. فمالك قوى الانتاج يشتري قوى عملهم باعتبار انها سلعة ويستخدمها من اجل الربح، لذا تكون كل قوى عملهم في يد واحدة تعمل من اجل الوصول الى فائدة القيمة (الربح) التي هي قوى العمل التي تنتجه فوق قيمتها الخاصة التي تمتلكها الرأسمالية دون ترقية للعمال.

وقد تغير هذا الوضع جزرياً مع إزالة علاقة الانتاج القائمة على الابتزاز. وقد شهد التاريخ تطوراً لكل نظام انتاج معين كمجموع مكونات قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تحدد بشكل الملكية.

والتحول من الشيوعية البدائية الى العبودية الاجتماعية ومن ثم الى الاقطاعية، لذا يتساوى الناس في كل علاقات الانتاج في المجتمع في ظل نشاط عملهم والأشكال الاجتماعية في الملكية تتضمن الملكية الجماعية وهي التي كانت قائمة في العصر الشيوعي البدائي.

ومن مميزات علاقات الانتاج في ميزان العبودية بأنها كانت وسائل العمل والافراد والعاملين (الرقيق) تعتبر ملكية لأحد الملاك.

فوسائل العمل والخادم المنتج كلهم كانوا يدارون بواسطة مالك، الخادم بمثابة غرض الملكية.

فعلاقات الانتاج القائم على النظام الاقطاعي، فهي قائمة على ملكية أكبر قدر من الاراضي، وتقوم هذه العلاقات بأن الفلاحين كانوا يدارون بواسطة مالك الأرض.

فكان الفلاحون يجبرون على العمل دون أي ترقية او مبلغ يدفع لهم كإيجار، فالعلاقات القائمة على النظام الرأسمالي فهي قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الرئيسية مثل (المشاريع والمناجم....الخ)، ثم الى الرأسمالية والى الشيوعية الحقيقية، ولقد شهد التاريخ البشري تطابق أنماط الانتاج المحددة القائمة على التعاقب في وسائل الانتاج، فشهد التاريخ أشكال متحولة في المنظومة الاقتصادية في الحياة.

يعتبر نمو الانتاج دائماً يمثل وحدة تاريخية لقوى الانتاج وعلاقاته فليس من الحقيقة أن يعتبر نمط انتاج وحيد كمصدر لقوى الانتاج وعلاقاته، (ما تقدمه التكنولوجيا) وأنواع العمل المسيطرة التي تسعى الى إضعاف المحتوى الاجتماعي في عملية الانتاج على سبيل الذكر.

وفي تلك الحالة فإن (مفاهيم الحتمية التكنولوجية تنظر إلي أنماط الإنتاج فقط، وتراعي إلي وسائل الإنتاج وتحديد عملية التقدم التقني، ومن ناحية أخري الدور البالغ الذي تلعبه علامات الإنتاج في استبدال أحد الأوضاع من الإنتاج بنسبة تشوه أهداف الجدلية الأخري من تلك العملية)، لذا تستخدم الجناح الأيمن في إثبات جهودها وإمكانية انتقال تطور علاقات الرأسمالية إلي الإشتراكية من خلال إعادة هيكلته تدريجياً من علاقات الإنتاج الرأسمالية إلي الإشتراكية ومنها (كل التطورات السابقة والأخير خاطئة) من أساسها.

فمن المستحيل إعادة هيكلة علاقات الإنتاج دون تغيير في قوي المجتمع المنتجة التي تعود إلي التاثير الفعال في هذه العلاقات فمن المستحيل أن يتجاوز أحد أشكال النظم الاقتصادية الاجتماعية دون تغيير الطريقة السائدة للإنتاج.

تلك االأهداف الجدلية للعلاقات الإنتاجية في تنمية القوي الإنتاجية عبر عنها في قانون المراسلات وقانون القوي المنتجة.

وفقاً لذات القانون فإن العلاقات الإنتاجية لديها أشكال وتعددات من خلال الأثر الفعَّال للقوي الإجتماعية والتي يمكن أن تستخدم في تحليل شكل الإنتاج في اي زمن وأي وقت.

وتوضح تفاعل قوي الإنتاج المكونة لها وعلاقات الإنتاج والتعامل الذي يشير إلي جل التاريخ البشري ككل. هذا هو السبب في ذلك القانون الإجتماعي أو القانون الذي يبرز معظم الأشياء العامة (العمومية).

والقيام بأهداف الروابط والعلاقات والتي تعتمد عليها وتفاعلات الناس أو علي إراداتهم ووعيهم والتي تحدد من الالتزام علي علاقات الإنتاج علي القوي المنتجة في المجتمع.

كيف يسري هذا القانون؟

كما ندون في دراستنا دعونا نلاحظ في المقام الأول علي أن نمط الإنتاج يتطور في أفضل الأسباب الجوهرية الخاصة به علي الجدال الداخلي الذي يكفي لتحقيق نمط الإنتاج هذه الجدليات عن طريق الظروف والعوامل المتعددة مثل اشباع المتطلبات الحيوية للشعب وتطوير هذه المتطلبات والتغيير في ظل الوجود البشري وظهور المواد الحديثة والمتطلبات الثقافية مع التطور التام أو معالجة الغنتاج في حد ذاته لابد الإنتاج أن يمثل المجتمع بيد أنه لا يزال متوقفاً.

تطوير الإنتاج في الحياة الاجتماعية ويتغير المجتمع بتطوير الإنتاج مع استبدال طريقة إنتاج واحدة باخرى وأكثر فعالية تبدأ لمعالجة بتغيير القوي المنتجة ابتداءً بالأدوات المكملة للإنتاج، في زمن استخدام التقنية لزيادة انتاجية العمل.

لكل تطور القوي المنتجة ليس محصوراً علي التقدم التقني فحسب بل أنهم يفضلون المعينات التقنية في عملية الإنتاج، فالناس أيضاً يغيرون علاقاتهم في الإنتاج وتوزيع القيم المادية وهكذا فإن التغيير في القوي المنتجة يطفي زيادة في تعريف علاقات الإنتاج الحديثة ولاتي تتطابق مع معظم المستويات والقوي الإنتاجية المسخرة من الطبيعة.

لقد نشأت في ظل الاضهاد وتمخضت عنها أنواع من علاقات الملكية الفردية مقابلة علاقات الإنتاج مؤسسة علي الاكتفاء تابعة لشئون الأفراد وأخيراً ظهرت المنتجات الصناعية الرأسمالية وتطورت في أحضان النظام الاقطاعي بمقابل التطور في علاقات الإنتاج الرأسمالية.

عندما تتطور الرأسمالية والتنشئة الإجتماعية وحتماً يزود تمركز الإنتاج إلي التناقص العميق بين سرعة القوى المنتجة النامية وتضارب علاقات الإنتاج للأبد هذا هو السبب في انهيار الوجود وشكل العلاقات النوعية الجديدة بين الإنسان ومجال الإنتاج وتوزيع القيم المادية.

لذا تنشأ علاقات الإنتاج علي أسس تعريف القوي المنتجة وممارسة تداول التأثير الفعال علي هذه القوى.

علاقات الإنتاج المستمرة التي توافق لتسليم القوي المنتجة المساهمة لعجلة التنمية للقوي المنتجة نفسها، وبذلك ترفع من قدارات الإنتاج المادي ككل.

علاقات الإنتاج القديمة علي نحو مخالف وعائق للتنمية وللقوي المنتجة وانسجام علاقات الإنتاج علي السواء وانتهكت قوي الطبيعة المنتجة مع التنمية لأي طريقة إنتاج وأسست علي الملكية الفردية والاستغلال.

التعارض الذي حصل بسبب التناقض بين القوي المنتجة المتحولة نسبياً وعلاقات الإنتاج التي غالباً ما تتأخر للوراء وتعيق التنمية السابقة بيد أن الفارق الذي بينهم شاسع، وتصبح ضرورية لإنشاء تنظيم اجتماعي قديم ضمن هيكلهم، هذه التناقضات تتطور إلي صراع، من هنا تنطلق شرارة القوة الاجتماعية التي تدمر علاقات قديمةوتؤسس واحدة جديدة.

خلاصة الأمر، نلخص ذلك:

- معالجة الإنتاج المادي هي حالة ضرورية للتفاعل بين الإنسان وسلسلة انضمامهم وحياتهم الاجتماعية؛ هذه المعالجة تمثل المطلب الأساسي والحاسم من أجل وسائل الإنتاج الكاملة ومن اجل تنمية القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.
- ومن خلال الإنسان ليس فقط بأن يحمل علي الطبيعة في سلسلة من انضمام نشاط عملهم لكن أيضاً بتغيير ظروف حياتهم الاجتماعية.

3/ التشكيل الاجتماعي الاقتصادي:

الاختيار الامثل للجدلية عن طريقة الإنتاج للمواد القيمة كعامل أساسي وعصيب في التنمية الاجتماعية، دعنا نتجه إلي الشكل الموحد للتأثير الممارس بوسيلة الإنتاج علي الحياة الاجتماعية ومن أجل فهم وشرح أي ظاهرة اجتماعية ينبغي ان نفترض ذلك علي اي ظاهرة محدثة من قبل المتطلبات الاجتماعية الأكيدة والحد من مجابهة هذه المتطلبات ومنذ القدم كان الإنسان يعيش ويحمل وطريقته في الحياة محددة، بوسائل الإنتاج من القيم المادية والظواهر المستحدثة من قِبل المجتمع أيضاً تعتمد ظاهرة تنميتهم علي وسائل الإنتاج الغربية لهذا المجتمع، لذا فإن وسيلة الإنتاج هي أسس المجتمع المادية والاقتصادية؛ وهي محدد لتفاعل

من المجالات المختلفة من هذا المجتمع لكائن اجتماعي متكامل ولنظام اجتماعي يتغير ويتطور متوافقاً مع المتطلبات الهادفة أو استئصال الشروط من العناصر المحددة لوسيلة الإنتاج نفسها.

أثبت ماركس ذلك المفتاح لإدراك المجتمع كوحدة من النواحي المختلفة من أمتداد حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تحليل من المنظمة وتنمية وسيلة الانتاج من القيم المادية ومن علاقات الإنتاج المتصلة بها.

والتي تزين بنية المجتمع الاقتصادية (الأساسيات) وعلاوة علي ذلك فإنها ترقي بالنظام بصورة عامة من العلاقات الأيدلوجية والمنظمات والمؤسسات (الهيكل العلوي)، فالمجموع الكلي من تشكيل العلاقات الأساسية للمجتمع والبنية العلوية قد صممت من قبل ماركس كـــ(تشكيل اقتصادي اجتماعي)، وقد استخدم مصطلح (التشكيل) ليس فقط بأن يرمز إلي تشكيل وحدة علاقات المجتمع ولكن أيضاً بأن يوضح وسائل الإنتاج والعهود التاريخية المتزامنة ونوع المجتمع والمراحل المعنية للتنمية الاجتماعية.

مفهوم ماركس للتشكيل الاقتصادي الاجتماعي كان مفتاحاً للتفسير العلمي للوحدة من النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية، وفي نفس الوقت يجعله محتملاً لتوضيح الاستمرارية من الإصلاح التاريخي الاجتماعي وقانونها الحاكم للطبعية المستمرة معاً بتصنيفاتها ومفهوم النظرية الاجتماعية الماركسية ومفهوم التشكيل الاقتصادي الاجتماعي فإنه يمثل أداة في التحليل العلمي للقوي الدافعة لتاريخ البشرية.

لذا دعنا نعرف مفهوم "التشكيل الاقتصادي الاجتماعي" ونختبر مضمون مكوناته الأولية.

التشكيل الاقتصادي الاجتماعي هو نوع معين من المجتمع؛ وهو نظام اجتماعي متكامل الذي يوظف ويطور وفقاً لجوهره وقوانينه المحددة علي أساس سياق طريقة الإنتاج ضمن معطيات المجتمع.

تاريخياً ينشئ إنتاج العلاقات المشترطة أساس اقتصادي لأي تشكيل بجملة بين العلاقات، وتوقع الأشكال المختلفة والعلاقات بين الإنسان في استئصال عمليات الإنتاج من هذه وأيضاً

شكل التبادل والتوزيع والاستهلاك من سبل العيش وتشكيل البنية الاقتصادية للمجتمع وأساسياته فإن لكل مجتمع نوع خاص من الأسس والتي تُحدد بنوعية علاقات الإنتاج وهكذا، من أجل الحزب واعتماداً علي الدولة من قوى المجتمع المنتجة.

ترتفع الأسس الاقتصادية من ظروف المجتمع المادية المعنية ومن قواه المنتجة وأهميتها في حياة المجتمع بصورة بالغة: فإنها تمارس التأثير الحاسم على إنتاج المنظمة وأيضاً علي توزيع القيم المادية وفي نفس الحين تدعم أسس القاعدة الحقيقية من أجل بنية المجتمع الأيدويولوجية.

البنية العلوية تمثل الحصيلة القانونية والسياسية والفلسفية والدينية والأخلاقية والجمالية والرؤي الأخري الموجودة داخل المجتمع الموهوب، فإن العلاقات والمنظمات والمؤسسات تكون تبعاً لهذه الرؤي.

هذه العلاقات الاجتماعية والأفكار والمؤسسات تنهض بأسس المجتمع الاقتصادي، لذا فإن الشكل العلوي ككل يحدد بهذه الأسس وبالعلاقات الاقتصادية الأولية للمجتمع والعلاقات التي توجد في مجال الإنتاج الاجتماعي المادي، إذن مظهر المجتمع وروح حياته وسياساته وفضائله وقوانينه .. الخ مبدئياً تعتمد علي الطبيعة من العلاقات الاجتماعية والتي تشكل بنية المجتمع الاقتصادي أو أسسه.

أسس الجدلية وأسس البنية العلوية، فالرؤي السياسية والقانونية والدينية والفلسفية والأخلاقية والجمالية السائدة (وأيضاً العلاقات المرتبطة بهذه المؤسسات التي تنظم هذه العلاقات) تعتمد علي نوع أساسيات المجتمع الاقتصادي، أما إذا كانت الأسس الاقتصادية تتوقف علي معارضة علاقات الإنتاج والتي تمكن الطبقات الاجتماعية التي تمتلك وسائل الإنتاج في استغلال الأخرين والطبقة الكادحة واستغلال نتائج عملهم ومؤسساتهم الفكرية وآرائهم (وأيضاً علاقات البنية العلوية ككل سوف تعكس أسس التناقض بصورة أو بأخري)، فالحياة الاقتصادية والسياسية والروحية لأي تشكيل اجتماعي اقتصادي معارض (يصيره رقيقاً واقتطاعياً أو رأسمالياً)، يظهر كيفية تأثير أسس البنية العلوية.

دعنا نختبر بعض الصور لهذا التأثير!

تحت نظام العبودية (كما في الأغاريق والرومان القدماء)، ينقسم المجتمع الي طبقتين محايدتين: طبقة العبيد وطبقة الأسياد، صراع بين مصالح هذه الطبقات مثل مجالات الحياة كعلم الايدويولوجية، والسياسة والدين والفلسفة والشعر والفن، فالفلسفة القديمة والأدب يبينان التناقض والصراع بين الرؤي الأيدويولوجيا من المجموعات الاجتماعية المختلفة وطبقات ذلك العصر، وتعارضت مصالحهم في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمجالات الأخري.

اما تحت النظام الاقطاعي الذي أتى لأستبدال نظام الرقيق وتحت المجتمع الذي قسم إلي طبقات أساسية من أصحاب الأراضي والفلاحين (اقطاعيون ومُلاك أراضي)، والفلاحون الذين كانوا تحت ذل الاسترقاق إلي التشكيلة وارتبطوا بالمزارع الفردية الصغيرة علي الأراضي من الاقطاعيون.

وانعكست العلاقات الاقتصادية السائدة في ظل سيطرة الايديولوجية البينية والمقاومة وآراء البطارقة في مثل هذه المناطق مثل الأخلاقيات والسيكولوجيا المشتركة والفن وفي الأيديولوجية السياسية للقومية والتقليدية ... الخ، والآراء السائدة تحت الاقطاعية تعيش في شكل أثري إلي ما بعد ذلك التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الذي يفسح الطريق إلي التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الذي يفسح الطريق الى التشكيل الرأسمالي ومع بنيته الاقتصادية الخاصة واقتصاده الحر وعلاقاته الأيديولوجية.

بقيت أثار الاقطاعية البدائية في المجتمع الرأسمالية بسبب بعض الموروثات الرأسمالية ومن قطاع المؤسسات الاقتصادية والعلاقات المرتبطة بالقطاع ونظام العمل الراتب وغيره، هذه الآثار لا تزال محط استدلال في كثير من الدول والتي اتجهت مؤخراً نحو الاستقلال الاقتصادي والتنمية السياسية فبقاء الاقطاعية موجود أيضاً في بعض الدول المتقدمة أقتصادياً من أروبا مثل (أسبانيا والبرتغال وأيطاليا وأمريكا اللاتينية).

وتحت مظلة الرأسمالية وأخر تشكيل اقتصادي معادي فإنه أسس علي الملكية الخاصة في وسائل الإنتاج وقوائم التناقض الأساسية نفسها كتناقض بين الطبيعة الاجتماعية للإنتاج والاستيلاء علي الشكل البدائي للرأسمالية والمرتب عن الأزمات الاقتصادية المتكررة والبطالة المتزامنة.

وأندفعت أسس العلاقات الاقتصادية من خلال عدائيات الطبقة القاسية بين العمال (هؤلاء الذين يعملون) ورأس المال (هؤلاء الذين يستولون علي نتائج ذلك العمل)، تركيز رأس المال واحتكار السلطة والسيطرة المالية في الحياة الاقتصادية.

والانفعال المكثف في السياسة بالإضافة إلي معارضة الشعبية وضد الميول الديمقراطي في الأيديولوجية وإحياء الحياة الثقافية علي سبيل المثال أسس التأثير الحقيقي علي البنية السطحية تحت الرأسمالية.

عملاً بقصاري جهدها في حيلة التصويب المتقدم في الايديولوجية والسياسة والثقافة وتشجيع نخبة الحكم من المجتمع الرأسمالي بشكل علني لآراء التدهور والمفاهيم.

بالبحث عن إثبات الحرب النووية المحتملة وتأكيد الإرهاب الدولي وتبني جناح اليمين المتطرف للحركات وترسيخ ولاء الأنظمة السياسية بمساعدة القوة المسلحة والطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الولايات الرأسمالية القيادية بأمل أن تحمي المصالح الحيوية الاقتصادية من الرأسماليين، وأن تمد الوجود من النظام السياسي الذي حكم عليه بالفشل من قبل التاريخ.

تحت نظام الإشتراكي – المرحلة الأولي من التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الشيوعي، تشكيل نوع جديد – علاقات البنية السطحية الاشتراكية والمؤسسات (الدولة وانقاد العاملون في المنظمات السياسة بأحزابهم الشيوعية) مساعدة في تعجيل التنمية للإنتاج المادي وتحسين جميع الوحدات من الألية الاقتصادية الوطنية وأن تنمي الشعوب المبدعة علمياً وتقنياً وعلي ذلك النحو ارتفاع مستوي الإنسان المعيشي وايجاد الأحداث المادية والروحية لكل فرد في المجتمع إلي أعلي مستوي.

لذا فالترابط بين الأسس والبنية السطحية هو ترابط جدلي، ارتفاعاً من الأسس المعنية ويساعد تطابق البنية العلوية علي المحافظة وتمديد السيطرة الاقتصادية للقوي الاجتماعية التي تمتلك وسائل الإنتاج وبعض الأشياء نتائجها تحت سيطرتهم في مجال الإنتاج غير المادي (الأيديولوجية والسياسة والدين والأخلاق والمجالات المختلفة من الإنتاج الروحي والقيم الثقافية)، أثناء عكس الأسس فالبنية العلوية تسجل اختلافاتهم أيضاً، ففي التشكيلات المادية (كما في الرأسمالية)، هذه تعكس في التناقضات بين الدولة وطابع الشعوب الثورية وفي الصراع بين الأيديولوجيات من الطبقات المختلفة وفي مختلف الأحيان معارضة علي منابر الأحزاب السياسة المختلفة ... ألخ.

التغيير في الأسس الاقتصادية (لها التعمق أو حل اختلافاتها)، وتتغير المروثات في مختلف العلاقات البنوية والمؤسسات.

فالانفصال في علاقات الإنتاج القديمة وتدمير الشكل المرتبط بالملكية في وسائل الانتاج (كما في فترة تحول شكل الرأسمالية إلي إشتراكية)، معلنين أنتهاء النظام الاقتصادي الاجتماعي ككل وهذا هو تغيير الشكل الاقتصادي الاجتماعي وتعداد الثورة الراديكالية في البنية الفوقية.

بالتوسع في هذا السؤال فإن مؤسسو النظرية الاجتماعية الماركسية قد بينوا هذا التحول لنظام المجتمع للعلاقات البنيوية واضراب المؤسسات بحجة الظروف الطارئة، ففي فترة تحول الظروف وعند بناء النوع الاقتصادي الجديد وتشكيل الأسس وارتفاع البنية الاقتصادية أيضاً والتي تطابق هذه الظروف ومن الضروري اكتمال التحولات السياسة والاجتماعية والثقافية فأجهضت المقاومة بحزم طبقات الحكم، ومن خلال فترة التحول من الرأسمالية إلي الإشتراكية مثلاً التكوين التاريخي اللازم لعمل قوي الجماهير السياسية هو دولة الدكتاتورية البلورتارية (قد يوضح هذا لمفهوم لأحقاً)، كما أنها تكون دولة مصيرية ومن الحالة الضرورية للتحول التدريجي من جميع الهيكل العلوي الموروث من الماضيين مع تطابق الأسس الاقتصادية الجديدة.

فالقناعة السياسية والهيكل العلوي الأيدويدولوجي يعتمد علي الأسس الاقتصادية وهو محدد بها لكن هل هذا يعني بأن البنية العلوية مقيدة بالأسس الاقتصادية ولا يمكن أن توظف بشكل مستقل؟ ليس كثيراً فالهيكل العلوي مستقل نسبياً باعتبار أسسه الاقتصادية والتي تمثل مظهراً من المظاهر الأخري للطبيعة الجدلية من هذا الاستقلال.

فالعديد من الفلاسفة غير الماركسيين وعلماء الاجتماع يقدمون النظرية الاجتماعية الماركسية (كرهبانية مفرطة)، أي مذهب والتي تسعي ظاهرياً في تحليل المجتمع من خلال التفسير الاقتصادي البدائي (مع المبالغة في دور الأسس)، وأن يبرر الحتمية الاقتصادية في طريقة التخطيط ولذلك "التبسيط" الصورة المعقدة للمعالجات الاجتماعية تزحف نحو المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وبعض مجالات الحياة الاجتماعية الأخري في عالمنا اليوم.

بعض الآراء لا مبرر لها جملة وتفصيلاً ومؤسسة علي الانحياز ومدونة من طرف واحد عن النظرية الاجتماعية الماركسية وعلي نقد أحد أتباع الفيلسوف "كنت" للماركسية وتشويه العناصر الفعلية للمذهب الماركسي وهذه الآراء ترفض الحوجة لدراسة المنهج الجدلي للمجتمع لوحدة من الجوانب المتعددة لحياته وترفض بشدة توضيح الماركسيين للتفاعل بين أسس المجتمع والبنية العلوية.

بعض الآراء كانت مكشوفة مسبقاً من قبل مؤسسي النظرية الاجتماعية الماركسية، من الألف إلي الياء، فقد كتب انجلز البرجوازي هذه المادية التاريخية ولم يعد زاعماً ذلك أن الوضع الاقتصادي هو السبب وأنه بمجرد شي معلوم بينما أي شي أخر تأثيره مجهول علي العكس فالتفاعل يحل محل الأسس للضرورة الاقتصادية والتي دائماً ما تفرض نفسها مؤخراً[1].

تأثير الأسس علي البنية العلوية من خلال النظام المتفرع للروابط المتوسطة والتي توجد بين الاقتصاد والأشكال المختلفة للأيديولوجية ومن خلال الربط بين المصالح الاقتصادية والسياسية للإنسان وتختص بتعريف الطبقات الاجتماعية، بعد كل ذلك فهي ليس إلا ترتيب

[1]-من أنجلز إلي دبليو، البرجوازية في بيرسلو ،1894م،من كتاب كارل ماركس وفرديرك انجلز (المراسلة المختارة تقديم الناشرين في مسكو ،1975م،ص442.

للناس الذين يحولون العلاقات الأساسية للأسس والذين يجهزون للتوارث ومن ثم نقل البنية العلوية وهكذا فالاعتماد النهائي علي تغيير الأسس لا يمكن أن يكون منخفض تدريجياً لأسباب اقتصادية، فالتفاعل بين العناصر المختلفة للبنية الفوقية نفسه وغالباً ما يؤثر علي الموروثات التي لا تشترط من الأسس الاقتصادية.

لذا فالبنية العلوية تمثل قوة فاعلة لأي تأثير في مختلف العمليات والظاهرة في المجتمع وما تحتويه من اسس اقتصادية والقوة التي تحمي وتقوي علاقات الاقتصاد الموجودة علي هذه الأسس والتي تساعد في اكتمالها وتطويرها.

فدور النمو للبنية السطحية في الدول مع مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية فهي واجبة علي مختلف الأسباب.

تحت النظام الرأسمالي تبحث الطبقات المالكة للحكم لاحتفاظ وضعهم الاقتصادي الراجح وتنشيط ايدويولوجياتهم وسياساتهم علي الأغلبية الكادحة وعلي إداراكهم إما انجاز هدفهم أو التباطو (تحايد) من أجل تنمية القوي المعارضة للأمبرياليين والتحرير القومي وحركة الطبقات العاملة ومن أجل هذه القوي المنظمة قد تثير مخاوف وجود الرأسمالية على أنها مؤسسة علي الاستغلال بهضم حقوق ملايين العمال تحت الإشتراكية وعلي عكس فدور النشاط للبنية العلوية باعتبار أنها الأساس فهي حقيقة مغايرة لتحول المجتمع وكل ما حوله من تنمية في فوائد الجماهير العاملة والذين يأخرون الجزء النشط في دفع مسيرة الإنتاج والذين يشكلون علاقات اجتماعية جديدة.

تساعد الأسس القوية للإشتراكية والبنية الفوقية تحت نظام الأشتراكيين في بناء مجتمع جديد، فالاشتراكية بطبيعتها هي شكل من تنظيم الحياة الاجتماعية التي تدل علي أوسع خصوصياتها والتدخل العاطفي في الخدمة والإدارة وفي أستكمال وتطوير الإنتاج وهي ليس أكثر من سيطرة السوق الرأسمالي ولكن الاستخدام المتوازن من القوة الكامنة في الاقتصاد الإشتراكي الذي ينشئ المتطلبات الضروية من أجل تأثير حاسم من البنية الاشتراكية علي الأسس.

فنشاط البنية الفوقية تحت الإشتراكية يمثل دائرة انتخابية من نشاط البنية الفوقية الرأسمالية (أو اي ترابط أخر من التشكيلات العدائية)، كعلاقات أقتصادية من الأسس تحت الإشتراكية فأشتقت من هذه النظم الاجتماعية الأخري.

وفي خلاصة الأمر أعلاه فالمسائل الأساسية والبنية الفوقية كعنصران أساسيان لبناء أي تشكيل، ودعنا نلاحظ هذات العنصران ليس من ناحية التمييز لكل تشكيل اجتماعي اقتصادي ولكن لتصنيف اي واحد من الاخر، فأنها تمثل الأسس بالتحديد والبنية الفوقية التي تجعلها واضحة للعيان للتمييز من التشكيل الاجتماعي الاقتصادي كتنظيم اجتماعي مستقل واستيعاب القوانين القومية من تنميتها المستمرة.

وفي نفس الوقت يتضمن التشكيل الاقتصادي الاجتماعي علي جميع التنظيم الآخر للكيانات (الأشكال التاريخية للمجتمع والدولة)، فالمهم أن نسترشد في الأقسام المتتابعة.

مواصلة التشكيل الاقتصادي الاجتماعي وتنمية المجتمع، بظهور الوحدة الكامنة في الحياة الاجتماعية وجلب مؤسساتها المادية وضعت لماركسية نهاية للآراء الجدلية المختلفة والغيبية علي مشكلة التنمية الاجتماعية التي سادت في العلوم التاريخية والاجتماعية حتي ظهور المفهوم المادي للتاريخ.

فرؤية المجتمع لمجتمع تاريخي راسخ في مسرح معين لتنميته التاريخية فأصبحت محتملة عندما أتت لتكون مرئية كوحدة مطورة للمجالات المختلفة وعلاقات الإنسان المشتركة أو كتشكيل اقتصادي اجتماعي، فأدرك ماركس وانجلز هذه الخاصية لأي نوع خاص من المجتمع وقوانين تغييره، وينبغي أن تشرح علي أساس علمي دقيق لكل ما يحويه التحليل المادي التاريخي من التنوع للظاهرة الإجتماعية، هذا ما يمكنهم في تنقية العناصر المتكررة والأساسية في تنمية المجتمع وأن تؤثر علي التشكيلات المتوالية لعملية طبيعية تاريخية.

فمفهوم التشكيل الاقتصادي الاجتماعي فإنه يمكن مؤسسو المادية التاريخية لتوضيح الحقبة العلمية الراسخة من تعاقب الأزمان في تنمية الإنسان الأجتماعية. هذه الأزمان المتعاقبة لتاريخ العالم كما وصفت أعلاه تشمل علي:

1. الشيوعية البدائية.
2. الأسترقاق.
3. الأقطاعية.
4. الرأسمالية.
5. التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الشيوعي.

فمفهوم تنمية المجتمع كأنه أشكال متعاقبة لأول مرة يتمكن فيها ماركس وانجلز بأن ينظرا للتاريخي بأنه أحد العمليات المتقدمة للإنسان من أدني مرحلة إلي أعلي مرحلة بأن ينشأ المجتمع من هذه العمليات.

تختبر المادية التاريخية الأستمرارية في تنمية المجتمع علي تقوية المتطلبات الفاعلة وأحوال تلك التنمية و تتلازم في تسلسل محدد وبطرق معينة من الأنتاج.

فأثناء الترابط المتواصل للتشكيل الاقتصادي الاجتماعي بتواصل طرق الإنتاج التي تفرض هيمنتها في كل عهد فماركس لم ينكر استمرارية الطبيعة لتنمية المجتمع التاريخية داخل إطار العمل من أي تشكيل إما أن ترفض توضيحها للتاريخ لأي مشاريع أو الحتمية الاقتصادية مثل الفلاسفة غير الماركسيون وعلماء الاجتماعي غالباً ما يحتجون بها، فأنسحابها وشرحها البائن تماماً من العمليات التاريخية كتشكيل متعاقب ليس لدي تفاعل مع التفاسير المثالية للتاريخ والتي تبعد من الفهم المناسب لكشف العمليات الفعلية في حياة المجتمع وتنميته.

لذا فينبغي أن نلاحظ ذلك:

- التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية هي أنواع محددة تاريخيا من المجتمع.
- التشكيل هو وحدة من الأسس والبنية السطحية.
- يوجد العديد من جوانب الترابط الجدلية بين أسس تشكيل العلاقات المادية الاقتصادية وبنية تشكيل العلاقات الأيديولوجية تحد طبيعة المجتمع مبدئياً بطبيعة العلاقات من أسسه الاقتصادية.

- تطابق البنية السطحية للأسس المعطاه هو تفاعل منسجم بين أسس البنية السطحية.
- ومع ذلك فهذا لا يستبعد الاستقلال المترابط من المؤسسات الأيديولوجية والسياسية والأرتقاء بالعلاقات كما ذكر قبل الأسس المعطاه وتشكيل البنية السطحية من أي نوع من المجتمع الراسخ تاريخياً.
- ومن خلال الروابط المختلفة التي تتوسط التفاعل بين الاقتصاد ومن ناحية أخري الأيديولوجية والسياسة والحياة الروحية .. الخ، فيمكن أن تمارس البنية الفوقية تأثيراً فاعلاً علي الأسس وعلي تنمية المجتمع ككل من خلال ذلك إما علي تسريع تقدمه أو تعطيله.
- تقدم المجتمع من أعلي مستويات التنمية إلي أدني المستويات فهو مؤسس علي تتابع التشكيل الاقتصادي الاجتماعي.

4/ التاريخ: التنوع والوحدة:-

آثار تتابع المادية التاريخية من التشكيل الاقتصادي الاجتماعي كرغبة في حكم القانون العام في تطور الانسان:

من المرحلة الأولى الى الاخرى وفي الوحدة والنزاهة من تلك العملية بدون خصوصيات وميزات محددة في تنمية الشعوب بصفة خاصة والدول والقارات.

فالتنمية التاريخية لأي دولة لديها ملكيتها الخاصة والتي تستحق في البدء أن تختلف اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً بمقابل كل هذه النتيجة عديمة الجدوى من عملية التنمية ككل.

فالدول المختلفة والشعوب يمكنها المشاركة في نفس التشكيل الاجتماعي الاقتصادي تحت الاستبعاد من الظروف المتشابهة والنقاط المختلفة في آن واحد.

بالرغم من تاريخ كل الدول والشعوب دون استثناء قد تقدمت واستمرت في التقدم لتحول من المرحلة الاجتماعية الدنيا الى العليا.

والتحول لكل هذه الدول والشعوب لديه مميزاته الخاصة به، وفي غضون التنمية التاريخية، بعض الشعوب تراجعت من النظام القبلي الى نظام الاستعباد، ,اخرى: (الألمان، وقبائل

الرقيق) تجاوزت من الاخرى وتراجعت بقوة الى الإقطاعية، وما زالت الأخريات (مثل جمهورية الشعو المغولية وبعض الشعوب الآسيوية عامة على منطقة الاتحاد السوفيتي) تجاوزت الرأسمالية والمؤسسات الاشتراكية، فكانوا مؤهلين لفعل ذلك من قبل الشعوب المجاورة, وفي البدء شعوب روسيا السوفيتي.

فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين العديد من الانتاج وتتطابق علاقات المتقدمة في ذلك الزمن. هذه العلاقات التعاونية المشتركة بالنسبة للانسان ينبغي أن تقاوم قوى الطبيعة والتي كانت أكثر قوة من الإنسان نفسه مع ادوات انتاجه البدائية.

كانتاجية العمل المتزايد مع اتقان الادوات ومع تراكم خبرة الانسان للانتاج و عدد المنتجات المتزايدة تدريجياً والمحاصيل وتربية الماشية التي انقسمت الى أنواع منفصلة من نشاط الإنتاج (أول تقسيم اجتماعي للعمل) في النهاية ألحقت بالحرف (صناعة الملابس والأدوات).

ومع تنمية الإنتاج المتبادل وانحلال الشعوب الوثنية الى عوائل منفصلة والتي أصبحت مالكة لوسائل الانتاج. فالزيادة في معدل الانتاج خاضعة لعدم المساواة في التوزيع والتخصيص فبدأ المجتمع أن يوافق ويخالف كنتيجة لبعض الناس المستغلين عمل الآخرين وإغناء أنفسهم على نفقاتهم.

منذ التبادل المتقدم مع نمو الانتاج وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية متجه نحو العمق، فظهور طبقات الرقيق والأسياد مع جلب وسائل مصالحهم المتناقضة من المجتمع القديم. لذا فالمجتمع الشيوعي البدائي فسح الطريق للاسترقاق.

ومن ملكية الأرقاء الى المجتمع الاقطاعي. وتحت تشكيل الاسترقاق فكانت تنمية القوى المنتجة ليست مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع أدوات الاتقان لكن أيضاً مع أعلى استخدام كثيف من تبادل عمل الرقيق الزهيد.

فأصبحت التنمية الزراعية والتعدين وتعلم المعادن والبناء والحرف ملكية محتملة لعمل الرقيق. فالأرقاء أنفسهم كانت أعمالهم ملك لأسيادهم الذين يمتلكون وسائل الانتاج، فيتلقى الرقيق من سيده أدنى عار مما كانت ضروري للعيش والكدح.

فكانت علاقات الانتاج تحت العبودية جملة من القهر من بعض الناس من قبل الآخرين ومع الاستغلال القاسي من الرقيق لفقد الصواب من قبل أسيادهم. فهذه العلاقات استقت وكوفحت من قبل البنية العلوية لمجتمع الاسترقاق، كما أعلن من قبلة دولة الرقيق مع آلياتها القمعية (نظام قوانينها وجيشها...الخ) والبنية الفوقية التي مارست من الأسس الاقتصادية بأن تدافع عن البلدان الذين يخرجون عن أحد الضوابط الاقتصادية والاجتماعية الى اخرى وواحد أكثر تقدماً.

فنلاحظ ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا اولى نهايات الرأسمالية لنظام اجتماعي اقتصادي عالمي وأعطى القوة الدافعة للتنمية الاجتماعية من مختلف البلدان والشعوب، وبعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدول الآسيوية والإفريقية وامريكا اللاتينية وارتقت الشعوب الى الحرية في سلسلة من قوة الحركة الليبرالية الوطنية وقد أخذت الطري من استغلال التنمية السياسية والاقتصادية، فالدول المستقلة حديثاً تختلف لدرجة كبيرة في مستويات التنمية الاقتصادية وفي التقاليد الوطنية والثقافية والبنية العرقية...الخ. من أجل العديد منها، فالمشاكل العصية الآن هي حل للموروثات الاجتماعية المتناقضة والاقتصادية في الماضي بأن تستوعب ضعف العهد القديم والاستغلال واقتلاع آثار الاستعمار...الخ. وغالباً ما تختار الدول طريق البنية الاشتراكية، فهي متحدة بالحلول لإنهاء الاستغلال شبه الاستعماري على القوى الغربية الامبريالية وبجهودهم لإنشاء الأسس الاستغلالية الاقتصادية وتسريع تنمية فروع الاقتصادي التي من مهامها في القوة السياسية والاستغلال السياسي من الدول المستوطنة حديثاً في الميدان العالمي وتحول البنية الفوقية بما يتوافق مع الحوجة للنمو السريع، ومن أجل الديمقراطية السياسية والحياة الاجتماعية ...الخ.

فتنمية المجتمع البشري كتشكيل متتابع فهي عملية مستمرة ومتكاملة، وبتحليل هذه العملية فينبغي علينا في هذه الحالة أن لا نغفل عن جوانبها هذه والتي تفسح الطريق لتغيير التشكيل (من الداخل) لمؤسسات اقتصادية واجتماعية من أي تشكيل ويتشكل وينمو ويصبح مهملاً.

ومن أجل استيعاب التناسق الداخلي من هذه العملية المستمرة ودعنا نلقى نظرة فاحصة في التحول التاريخي من التشكيل الاجتماعي الاقتصادي الى الآخر.

ومن الشيوعية البدائية الى مجتمع الرقيق، فممارسة النظام الشيوعي البدائي وتنميتها المتدرجة نحو السنوات العشرة الأخيرة من القرن الاستعبادي، وفي هذه الفترة تشكل الانسان نفسه في سلسلة نشاط العمل (كحصد الفواكه والصيد والتصنيع وكل الأدوات البدائية) فشكل الملكية الاجتماعية في وسائل الهند وقارة امريكا ..الخ) ساعدت في تطور القوى المنتجة من المجتمع الاقطاعي والتي كانت من أعظم المعارضة مع عزل العلاقات بوضوح من الإنتاج خاصة في رؤية تنمية الانتاج الصناعي، تشكيل السوق العالمي في ذلك العهد أيضاً يعني معظم طلبات البضائع المختلفة والحرف اليدوية التي ليست لديها المقدرة على المواجهة. وباستخدام كثير من العمال والتقنية الجديدة وتزايد الانتاج الصناعي قاد الى تقسيم العمل بصورة واسعة، ومع ظهور المصانع وعدد من العمال الموظفين في هذه الزيادة المعتبرة. وساهم نوع من الانتاج الصناعي الجديد في إنشاء تنظيم اجتماعي جديد بما أنهما اثنان جديدان عكس الطبقات التي تشكلت في داخل المجتمع الاقطاعي : البرجوازية التي تمتلك وسائل الانتاج، والبلوتاريا التي تبيع طاقتها الجسمانية وطاقة العمل الى السابق.

ومن المجتمع الإقطاعي الى المجتمع الرأسمالي فالزراعة الطبيعية في الواقع كان يخدمها العبيد، بنسب متزايدة في تحول شكل السوق لقوة العمل التي كانت ضرورية لتنمية الانتاج الصناعي. فاشتبكت القوى المنتجة للمجتمع الاقطاعي مع علاقات الانتاج المهملة، استوجب على نوع الانتاج الجديد بأن يفصل من أساسه من هذه العلاقات، فكان جمهور الفلاحين مفلسين وحالتهم أقل من الطبقات المتحضرة بتحديد تام. فإنهم يرتقون بتزايد ضد مضطهديهم.

فاستخدمت البرجوازية هذا السخط ووجهته في خطوط طويلة مما ناسب أغراضها الخاصة. فستحدث العديد من الثورات البرجوازية تحولاً من الاقطاعية الى الرأسمالية والتي أضعفت التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من الاقطاعية من أعماق جذورها، لذا افسحت

الاقطاعية الطريق الى الرأسمالية تدريجياً، أعطى اصرار الرأسمالية حافزاً لا مثيل له لتنمية القوة المنتجة ودفع عجلة التنمية التاريخية، فوضعت الراسمالية نهاية حاسمة في عزل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الشعوب المختلفة والدول والقارات.

ساهم الانفصال والإصلاح الريفي في التبادل الحر ولأحد النظم الاقتصادية العالمية والسوق العالمي. فإنتاج الماكينات حل محل ورش الحرف اليدوية والتصنع على أوسع نطاق مثل: الزراعة الواسعة والمصانع وأرباح الطبقة المالكة وملكيتها. فتنمية القوى المنتجة في ذلك العهد جعلها من الضروري بأن ترفع انتاجية العمل ولكن كانت هنالك عوائق في المواقع التي ترأس العبيد بالكلية والذين يمثلون القوى المنتجة في المجتمع القديم ولكن ليس لديهم الحق في تطور الانتاج، فالتعارض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج تحت نظام الاسترقاق معمق مع تدهور الحالة الاقتصادية للرقيق. فهزت انتفاضة الرقيق مؤسسات دول الرقيق. فشنت الحرب من قبل هذه الدول من اجل الحفاظ وتضاعف الثروة من حكامها وتفجر أساس المؤسسات من نظم الاسترقاق، فلزم ضعفها وانحلالها ظهور البنية الاقتصادية الجديدة وتنظيم اقتصادي جديد والذي يرسخ الوضع التابع لملاك الاراضي أو اصحاب الاقطاعيات والوضع التابع للفلاحين او الخدام الذين يعملون لأجل أسيادهم.

وعلاقات الانتاج الجديدة والمجتمع الاقطاعي أسس على ملكية الأراضي الإقطاعية بالكامل في الأراضية وملكية الجزئية على الفلاحين وهم مجبرون على خدمة والعمال ودفع الجبايات وأن يعملوا لمصلحة أسيادهم وعلى الرغم من أنه قادر على القيام بالعمل نفسه، ويمتلك الفلاحون منازل بالتملك ويهتمون بطرق ارتقاءها. يرتبط انتاج التنمية والحرف اليدوية مباشرة بالرهان الشخصي من هؤلاء الذين يعملون بالفعل. والاكتشافات التقنية الجديدة والاختراعات ونمو المدن كمركز رئيسي للحرف وساعدت التجارة في تعميق تقسيم العمل في المجتمع الاقطاعي.

فتجزرت البنية العلوية الاقطاعية لكل من الأسس الاقتصادية من هذا المجتمع دفاعاً عن الملكية الخاصة من اصحاب الاراضي وعلاقات الإنتاج القائمة على هذا الشكل من الملكية.

وفي عهد الاقطاعية كانت آلية الدولة محصنة وتضخم الجيش وأصبحت الكنيسة تمثل قوة ايدولوجيا سائدة والتي تحكمت في حياة المجتمع الروحية تماماً وتطور العلوم والتعليم ودافعت وكابدت قوة الطبقات المالكة وقدست الملوك.

فالاختراعات التقنية والاكتشافات الجغرافية العظيمة من القرن الخامس عشر الى القرن السادس عشر (مثل اكتشاف منابع البحار) وتطورت وسائل النقل والاتصالات بسرعة رهيبة، والملايين من الناس كانوا يغادرون منازلهم بحثاً عن سبل العيش ويتنقلون الى المراكز الصناعية مما يزيد من صفوف طبقة البروتاريا (الطبقة الكادحة).

فعهد الرقي والتنمية بالنسبة للإنتاج الرأسمالي قد غير حياة الناس الى مدى أبعد من كل الأزمان السابقة، ولكن البداية الحقيقية لهذا الشكل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت الرأسمالية كانت ملاحظة بتناقض عصيب.

ومن ناحية واحدة كان هنالك انتاج الاشتراكية ومن ناحية اخرى كان هنالك ملكية برجوازية خاصة في وسائل الانتاج وشكل الهيمنة المتعلق بأصحاب الأملاك (الرأسمالية) من القيمة الفائضة..الخ. والعمل غير المدفوع للعاملين، وتركيز ومركزية الانتاج الرأسمالي وتنميتها السريعة تلاشت مع المنافسة الخاصة والفوضى وزيادة الانتاج والأزمات الاقتصادية والحريات المتعلقة بالعمال المنتجين أو البلوتاريا (أي الحرية بأن يبيعوا طاقتهم في العمل) ومع استغلالهم الاقتصادي التام على حساب الطبقة الرأسمالية، وعلى حساب البرجوازية وعدم ضروريتهم في الحقوق الاجتماعية.

فشهدت علاقات الانتاج والأسس الاقتصادية للمجتمع البرجوازي عداوة بين رأس المال وحدث بنية فوقية مقابلة لها، فالدولة والجيش والمؤسسات القانونية والأيدولوجية والسياسية للمجتمع البرجوازي وفلسفاته وفنونه وأخلاقياته ودينه فقد كانت حماية مصالح الطبقات المالكة وتأكيداً لهذه الحماية الخاصة وهي دائمة وهذه الأرباح من الصناعات الروحية والاستغلال الرأسمالي فهو شئ طبيعي بالنسبة للإنسان وفي نفس الوقت يمكن أن يوجد هذا داخل المجتمع وتباين مذهبه الرسمي في عدم المساواة والظلم والاندفاع نحو مشاهد العالم

الجديد ومشاهد الطبقة العاملة والتي تبدأ في استيعاب الخصوصيات من الوضع الاقتصادي والاجتماعي والذي ينصب في الصراع النشط من اجل الحقوق الحيوية.

بالتدرج نحو الربح هو الحافز الرئيسي للتطور الرأسمالي وقاد النمو السريع من قوى المجتمع الرأسمالي المنتج، ولكن السعي من اجل الربح أيضاً يقود الى التناقض العميق من طرف الانتاج الرأسمالي: فالتناقض بين طبيعة عملية الانتاج الاجتماعية نفسها وشكل الاستولاء الرأسمالي الخاص وبين النمو المرتقب من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج التي عطلت هذا النمو. وبنهاية القرن الماضي فقد ذهبت الرأسمالية خلال عدد من المراحل ودخل في أعماقها وفي المرحلة الأخيرة: الامبريالية، فقد فسحت المنافسة الطريق من السيطرة بالإحتكار او الجمعيات الرأسمالية التي تتحكم في الانتاج وتسويق البضائع وإملاء الأسعار وأيضا ضمان الأرباح بالحد الأعلى، فعلامات مراحل الاحتكار الرأسمالية وأكثر تعمقاً من اساسيات تناقضها وأعظم استغلالاً من العمل الانساني وفي المنزل معاً وفي الدول المستغلة.

وفي سعيهم من أجل الفائدة استطاعت القوة الرأسمالية أن تستعمر العالم وقسمته الى مجالات اقتصادية والسيطرة السياسية أو التأثر واسرى الحروب وإشعال العديد من الصراعات المحلية وفرض الأنظمة الرجعية على الشعوب الأخرى والتسابق العسكري وانتشار حرب الأعصاب.

فالدوائر الامبريالية وايدولوجياتهم قد استمرت في العمل وصرف انتباه الجماهير العاملة من المعارضات في الحياة اليومية تحت الرأسمالية ومن مشكلاتها التي حدثت من قبل العطالة واستمر الفقر والظلم وعدم المساواة القومية والاجتماعية وتصاعد الأزمات والعنف وكل هذا الصراع من اجل الحقوق الحيوية.

ولكن هذه التناقضات لا يمكن أن تحل من خلال الوعود الكاذبة من السياسيين البرجوازيين الذين ينادوا من اجل التجديد والإصلاح ومن أجل إنشاء النظام الاجتماعي العادل، فالصراع الطبقي بين قوى العمل والحتمية الرأسمالية تقود الى الحلول من هذه التناقضات من خلال

الثورة الاشتراكية وضعت ضحاياهم نهاية للرأسمالية لنظام اجتماعي وإلغاء العلاقات الاجتماعية.

فأنشأت الثورة الاشتراكية المتطلبات الأولى لظهور نوعية جديدة من المجتمع الذي يدمر الممتلكات الخاصة داخل وسائل الانتاج ومع عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والظلم والاستغلال الإنساني.

لذا تتحول الثورة الاشتراكية من العدائية الى نوع من البطولة للنظام الاجتماعي، فالمرحلة الأولى للرأسمالية من التشكيل الاقتصادي الاجتماعي الشيوعي. فالمجتمع الاشتراكي مختلف جمهورياً من المجتمع الاشتراكي أو أي مجتمع آخر مؤسس على الملكية الخاصة في وسائل الانتاج ومبدئياً في تلك الحرية مثل العلاقة بين الإنسان كاستغلال والاعتماد والسيطرة الاقتصادية التي تجذرت من الملكية الخاصة، فأحدث الاشتراكية ملكية اجتماعية في وسائل الانتاج، فالمطالب الموضوعية لها قد أعدت من قبل الرأسمالية نفسها والمصانع العملاقة والمراقبة المتسلسلة على الحياة الاقتصادية في الأيدي المحتكرة والتي تجعلها محتملة للإستخدام العلمي والإنجازات التقنية في الانتاج واشتراكية الإنتاج.

وعلى الرغم من أن الاشتراكية لم تتجذر من الرأسمالية مباشرة، فتظهر تدريجياً خارج التحولات الثورية الراديكالية (المتطرفة) في الأسس الاقتصادية والبنية العلوية الموروثة من المجتمع القديم، وخلال الفترة التي تحول فيها الاقتصاد القديم والبنية الاجتماعية الى واحدة جديدة تسمى بفترة التحول من الرأسمالية الى الاشتراكية، وهي عصر التحول الثوري للمجتمع الرأسمالي الى آخر اشتراكي، فتبدأ مع فوز القوة السياسية من قبل الطبقة العاملة وينتهي بالترتيب للمؤسسات الاشتراكية.

لماذا تكون فترة التحول ضرورية؟

مبدئياً بسبب المجتمع الجديد الذي أساسه التناقض للمجتمع القديم: فهو لم يظهر بطوعيته الخاصة وداخل أحشاء النظام الرأسمالي المستقل.

فتؤكد الاشتراكية نفسها فقط مع تأسيس قوي الطبقة العاملة وعندما تستخدم هذه الطاقة من أجل إعادة بناء المجتمع الاشتراكي (بأن يرفضوا استغلال علاقات الملكية الخاصة في الانتاج المادي وأن يؤسسوا الملكية الاجتماعية في وسائل الانتاج والعلاقات الاجتماعية الاشتراكية وأن يوطدوا هذه العلاقات في التحول الاقتصادي والسياسي والحياة الثقافية).

ويمكن أن يكون شكل إعادة البناء مختلف بصورة عالية ومعتمداً على الظروف التاريخية الراسخة من الدول بمفردها.

فمثلاً نجد الاتحاد السوفيتي ناقش التشكيلات المحددة في فترة التحول التي لم تحدد من قبل التخلف التقني الاقتصادي المغروس في الدولة من روسيا لكن أيضاً ممارسة الى حد كبير أو من قبل المحيط الرأسمالي والمقاومة العنيفة من سقوط الطبقات والرأسماليين ومالكي الأراضي, وفي بعض الدول الاشتراكية هذه التحولات تبدلت أو لا تزال تحت التنفيذ في كثير من الظروف التاريخية المفضلة، وهنالك نظام اشتراكية قوية في العالم آنذاك والتجارب بأنواعها في ترتيب المؤسسات الاشتراكية في الظروف التاريخية المختلفة، مبدئياً تجربة الاتحاد السوفيتي وأي دولة تتبع طريق التحولات الاشتراكية على الرغم من البعد من الاتحاد السوفيتي ويمكن أن يعتمد عليه دون أنانية دوماً ويدعمه بحميمية ويقدم له المساعدة.

وتحت النظام الاشتراكي تنمية الانتاج موجهة بأن توجه الحاجيات الإنسانية المتزايدة على أكمل وجه ممكن وتكمل العلاقات الاجتماعية الاشتراكية، فالقوى المنتجة تحت الاشتراكية تنمو في وحدة جدلية محصورة بعلاقات الانتاج. هذه العلاقات كما أكدناها مسبقاً أسست على الملكية الاجتماعية الاشتراكية في وسائل الانتاج، هذه علاقات مساعدة مشتركة وأعمال أخوية منصفة للانسان.

فحق العمل تحت الاشتراكية لم يكن معلناً فقط، بل إنه يضمن للجميع ولك الاعتبارات الفردية لعمله ونتائجه تمثل مصدراً لتسريع التشكيلات الاجتماعية وتحسين الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية.

فالعمل الحر للملايين من الناس يمثل نشاطاً استنتاجياً واستدلالياً يهدف الى الادراك النفس ويجلت المقدرات لكل فرد في المجتمع، فالسلوك الفردي الجديد للعمل هو أحد الانجازات الاشتراكية الرئيسية.

وعلاقات الانتاج تحت الاشتراكية كانت متقنة في الدراسة والطريقة المتوازنة. فأي عمل فردي يكون قادراً على تقسيم تشغيل الانتاج وهذه هي الانعكاسات من البيئة الديمقراطية الحقيقية للمجتمع الجديد.

فالبنية العلوية للمجتمع الاشتراكي تخضع أيضاً لعمق التحولات النوعية. فمستقبل العالم والنظرية الثورية للطبقة العاملة وطليعته (الحزب) ظهرت أولاً تحت الرأسمالية. ومع الشكل الجديد للأسس الاشتراكية المتقدمة والبنية الفوقية الاشتراكية، فهذه حملة الأيدولوجية التأسيسية والسياسية والعلاقات الأخرى والمؤسسات (في المقام الأول الدول الاشتراكية والمنظمات السياسية والمختلفة المقادة بواسطة الحزب الشيوعي الحاكم والاتحادات التجارية والثقافية والأدبية وبعض الأفراد)، ويتجه بأن يصبح ضخماً وفعالاً.

وباعتبار أسسها فإن البنية العلوية الاشتراكية تنفذ مختلف الوظائف المرتبطة بإدارة الانتاج الاجتماعي وإتقانها الراسخ وأهمية الضمان وحماية مصالح كل الطبقات الكادحة. كما يتقدمون في الطرق السلمية والتقدم نحو الأهداف المشتركة والطبقات الموالية لتوحيد المجتمع الاشتراكي وبذل جهدهم لمعالجة مهام الدعم ومكاسبهم وسعيهم الدؤوب في البناء الاقتصادي والثقافي.

وفي الحقيقة دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة متقدمة من الاشتراكية التي تشير الى مدى التحول في الاقتصاد وعلاقات النظام الاجتماعي ككل. فالاتحاد السوفيتي لا يزال في البداية للمرحلة التاريخية الممدد للاشتراكية المتقدمة وقد كسب معظم النجاحات في كل حقل. وبالإجابة عن محاسن النظام الاجتماعي وتمتلك القوة والاقتصاد الحر والعاملين المهرة جداً والمختصين والباحثين.

فقد تبدلت المتغيرات العميقة في الحياة الاجتماعية، فالحق المضمون للعمل والدفع لأجل العمل واهتمام المجتمع من أجل الانسان العامل من خلال حياته كلها والمدخل الواسع تجاه الثقافة الروحية والاحترام للكرامة والحقوق الفردية والشعوب الكادحة حتى دخولها بصورة واسعة في تشغيل المجتمع الاشتراكي وهي من بين المميزات الثابتة من الطريقة الاشتراكية للحياة.

وفي نفس الوقت تملى الحياة نفسها الحوجة للتغير الواسع والتحولات. وبالعودة الى الشيوعية والنظام الاجتماعية العادل في التاريخ وفي مثل أي محاولة جديدة فالمجتمع ملزم بأن يواجه الصعوبات الأكيدة والتي يمكن أن تكون متغلبة بالمساعدة الماركسية واللينية وآراء الماديين الجدليين في العالم. فالمجتمع الرأسمالي الحقيقي يكافح من التسريع الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من أجل نهضة الانتاج العلمي والتقني وبحثاً عن تحقيق المستوى العالمي الرفيع من إنتاجية العمل وأن يوطد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية مبدئياً وأن يؤثر في التغييرات العميقة للظروف المادية والروحية من حياة البشر وأن يقوي النظام السياسي ككل والمؤسسات الاجتماعية ويرسخ الديموقراطية الاشتراكية والحكومة نفسها من قبل الشعب. يهدف تطور الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي التحقيق النظري التاريخي من المرحلة الثانية من التشكيل الاجتماعي الاقتصادي الشيوعي.

فالمجتمع الشيوعي القديم هدفه إنجاز المرحلة التاريخية، فأولى هذه أن تكون الحرية لكل فرد وحماية الناس بأشكالهم المختلفة من الظلم والتباين الاجتماعي والاستغلال ومن مخاوف الحرب على هذا الكوكب، والاخرى تحقيق أعلى مستوى من الانتاج المادي والثقافة الروحية وسوف ينشئ المجتمع الشيوعي كل هذه الظروف من أجل التنمية المستدامة وما حولها من الأفراد البشرية، وسوف يأتي المجتمع الأول من الإنسانية الحقيقية على مر التاريخ البشري. ويتضمن الوقت الراهن تحولاً بشرياً من الرأسمالية الى الاشتراكية ويتدرج نحو المجتمع الاشتراكي القديم.

تظهر النظرية الماركسية تنوع وحدة الموضوعية وفقاً للأحوال الاقتصادية والسياسية والتنمية الثقافية التي تميز المستوى المحقق عن طريق أي مجتمع داخل إطار ذلك التشكيل. والاشتراكية تمثل المرحلة الأولى للنظام الشيوعي الاجتماعي، وفي ظل الاشتراكية أنشئت المتطلبات الحاسمة من أجل التحول التدريجي للمجتمع الشيوعي، فالتحول من الاشتراكية الى الشيوعية هو امتداد للعملية التاريخية التي تدل على إكمال كل الجوانب وعلاقات المجتمع الحديث.

5/ القوى الدافعة للتاريخ:-

وبتحديد تنمية المجتمع البشري فهي عملية طبيعية تاريخية وتالية للتشكيلات الاجتماعية الاقتصادية، ودعنا نتجه الآن نحو القوى الدافعة للتنمية الاجتماعية.

وهنالك سؤا مدروس عن طريق تاريخ الفلسفة وحقل الفلسفة التي تبحث لتوضيح قوانين التاريخ وفهم عملية المعرفة التاريخية.

فالفلسفة ما قبل الماركسية من التاريخ المحصور بصورة واسعه ذاته تجاه المفاهيم الجدلية جوهريا في الأساس للعملية التاريخية، منذ العصور الوسطى، فالفلسفة المسيحية للتاريخ كانت محكومة عن طريق العناية الالهية أو المراقبة الربانية (الاله، العناية الالهية)، فهو متولي القوة الدافعة للتاريخ عندما ينفذ الانسان الارادة العليا.

وبالمقابلة لهذه الأفكار اللاهوية الدينية والفلسفة العلمانية للتاريخ (بدءاً بأرسطو وعبد الرحمن ابن خلدون وجيوفاني باتستا فيكو وكارلس فورير وآخرين) متقدمة لذا تسمى دوائر النظريات التاريخية التي وضحت التنمية الاجتماعية عن طرييق تعريف محدد (النظام) والتكرار الطبيعي في دورة الحياة من مختلف الثقافات المدنيات كما إنهم يرتقون وامتدادهم من القاع الى القمة.

وبالمقارنة مع هذه النظريات، فهيغل واتباع هذه الفلسفة المثالية مؤكدة الوحدة واستقرار التاريخ ونظراً للقوة الدافعة للتاريخ في تنمية فكر العالم خارجياً وداخلياً.

وفي القرن التاسع عشر فهذه الأفكار تفسح المجال تجاه النشوئية ودعاتهم مثل هيربر اسبنسر يعتبر التنمية الاجتماعية لعلمية النمو المتواصل والنضوح والإتقان، تشبيهاً لعلميات النشر في الكائنات البيولوجية الحية.

فأخيراً أتت الفلسفة البرجوازية للتاريخ مع النظريات الأخرى، وأحد خصائصهم المتميزة كانت لا شئ منهم مرتبط بأي طريقة عملية معبرة للتنمية الاجتماعية مع نشاط الانتاج العملي المادي للإنسان نفسه أو يرى هذا النشاط كنقطة انطلاق للتغييرات التاريخية في المجتمع.

فوضح كل من ماركس وانجلز عدم صحة هذه الرؤى في اول اعمالهم الثنائية الى الاسرة المقدسة والايدولوجيا الألمانية، ومن ثم تفنيداً علمياً بالكامل من مختلف الرؤى المثالية للتاريخ. فرفضوا هذه الرؤى بشدة من التاريخ الذي تجاهل الحقائق الثابتة بأن الناس أنفسهم قد صنعوا تاريخهم الخاص وهؤلاء هم المعماريين. فوضع ماركس وانجلز هذه العملية الاجتماعية التاريخية التي كانت متأثرة من قبل الناس أنفسهم، الذين أنشأوا القيم المادية في سلسلة من أعمالهم اليومية، وإتقان العملية الانتاجية في آن واحد، وتتطور قوى المجتمع المنتج وتغيير علاقات الانتاج. فأشارا لذلك بأن الناس لم يصنعوا تاريخهم بشكل تعسفي، بل تقدماً من نشاطهم من الظروف الموجودة بصورة موضوعية وهذه النتائج من نشاط أي جيل سابق قد أسست على الأجيال القادمة على مستوى الأسس المحددة من الإنتاج المدي المتحقق في العصر السابق.

وهكذا كانت تنمية المجتمع مقدمة كعملية طبيعية تاريخية منتشرة وفقاً للقوانين التاريخية المحددة وعملية مصدرهم العملي والقوة المحركة متعددة الوجوه يوماً بعد يوم لنشاط البناء من ملايين الناس العاملة ومن الشعوب الكادحة ومن الناس بصورة عامة.

الشعب : المفهوم المعرف: أيضاً الشعوب الكادحة والناس ككل فهم القوة الرئيسية الدافعة للتاريخ وبعض هذه الأشياء فهي شديدة النكران. وبقبول هذا الاستنتاج ولذلك فهنالك تقيد لطرح عدد من الأسئلة:

أولاً: ما هو "الإنسان" كمفهوم؟

ثانياً: كيف يعمل دور القيادة للشعوب المنتشرة؟

ثالثاً: كيف تعمل الشعوب المنتشرة تأثيراً لسلسلة التاريخ؟

رابعاً: ماهو الدور الأخير في التاريخ؟

فتجيب النظرية الاجتماعية الماركسية على هذه الأسئلة. فالقدر الكثير قد كتب عن دور الشعوب في التنمية الاجتماعية وفي التاريخ، فهنالك العديد من الأعمال على الحدث التاريخي للشعوب مشتملاً اسم ثورة الشعوب (مثل الظواهر المسمى من قبل جوزي اورتيقا غازيت في كتابه (ثورة الشعوب) نشر في عام 1930م) والمشكلات من كتلة المجتمع والرأسماليين في يومنا الحالي "وكتلة الثقافة"، والتعامل مع هذه المشكلات والكتاب غير الماركسيين قضى أنفسهم على خلاصة المفاهيم العامة من الناس والشعوب دون تحديد محتوياتهم. فالكثير من الايدولوجيات والباحثين في النظريات ينتمون لمختلف الاتجاهات العرقية (متضمنة الجناح الأيمن على نحو واسع واحد التدابير الغاشية) ومناشدة الروح الوطنية والعقلية الوطنية تجاه مصالح الأمة الحيوية...الخ, والشعبية في يومنا هذا (فالجناح الأيمن والأيسر) وأيضاً عناوين الناس والشعب (الشعوب). فالعديد من النظريات الشرقية المعتدلة من الكاثوليكية والتقليدية ومفاهيم النخبة الليبرالية ....الخ. فقد اتجهت نحو المشكلات من القيادة أيضاً ومن حكم الشعوب. فهنالك ترابط متميز بين موقف الناس والشعوب ومضمون هذه المفاهيم في السياسة المراوغة أو السياسة الدمانموجية والمذهب الاجتماعي المشروح عن طريق النظريات المحافظة والقومية ومعارضة الأنظمة الشعبية الشمولية.

وبتوسيع هذه المذاهب وإعطاء شرحها الخاص للتاريخ وقواها الدافعة ورفض المادية التاريخية لأي محاولات لدحض دور الشعوب في عملية التنمية الاجتماعية.

ودراسة تاريخ العالم تعطي صورة حية لتغيير العصور والحروب والثورات ون الإرتقاء وسقوط الدول والثقافات والمدنيات بصورة عامة. فقد عرف التاريخ عدد من الشخصيات البارزة الذين تركوا أثراً على الأحداث في الماضي.

فكتابة التاريخ ما قبل الماركسي والفلسفة المرتبطة دائما بسلسلة التاريخ فقط مع اسماء قادة الجيش والملوك والأباطرة نسيان تلك وآراء هذه الأسماء الواقفة على الحقيقة ومن خلال القوة المجهولة من الناس للعملية التاريخية وكل هؤلاء الذين يساهمون في تنمية الانتاج عن طريق عملهم اليومي ومهاراتهم وخبراتهم فالذين ينشؤون القيم المادية والروحية واستمرارها من جيل الى جيل والذين يعيشون ويعتزون ويجددون الإرث الثقافي والخبرة والعادات والتقاليد في الماضي. ومن خلال المفاهيم المثالية للتاريخ التي لا ينبغي أن تخرج القوة الحقيقية.

(فهي تمثل غاية وهدف لظروف الحياة الاجتماعية في ظل التشكيلات المعادية والظلم والاستبداد للشعوب، وفي الحقيقة فإنهم ليس لديهم معالجة للسياسة التي كانت أيدي نخبة المستغلين) فبالتحديد الناس ونشاط عملهم اليومي الذي يشكل أسس العملية التاريخية وقوته الدافعة بحسم.

فالإنسان ليس بالشكل ولا بالمادة ولا بالكتلة الساكنة (الميكانيكية) والتجمع أو الحشد كأيدولوجيات ارستقراطية وطبقات الحكم التي غالباً ما توصفها بالازدراء الاستخفاف المتباطئ بمكانتها في الحياة الاجتماعية.

فالإنسان يمثل مفهوماً تاريخياً راسخاً لأنه لا يمكن أن يوجد خارج المجتمع أو خارج التاريخ. فتتغيران سوياً مع المجتمع ومتطلباته تعمل لأن تلتقى مع التاريخ سوياً والتي تطور خصائصه، نشأته المحصورة يومياً ومن نقطة الانطلاقة للمادية التاريخية، فيتكون الناس من فئات مختلفة ومجموعات وطبقات فيختلف وضعهم في المجتمع ولكن على أي حال فالناس هم الشعوب العاملة والمنتجون للقيم المادية في الأساس.

واعتمادا على نوع المجتمع والظروف التاريخية والتكوينة الراسخة من ال(الشعوب الكادحة) ومفاهيم الانسانية المتغيرة، وفي المجتمع العدائي يتكون الانسان في البداية في الطبقات المضطهدة والفئات والتي تضخم النخبة الظالمة المعادية للشعب والتي تزين كتلة السكان.

وكل هذه التنمية المراقبة والتغيرات المستمرة في المجتمع، فهذا هو السبب في تحد الظروف التاريخية لبعض الطبقات الكادحة التي تضم الانسان.

وتأكيداً لنقاط تحول التاريخ (في الأوضاع الثورية) بعض الأقسام البرجوازية الوطنية ربما تضم الانسان عن طريق التقسيم في التحولات الاجتماعية وفي الصراع التحريري (معارضة الامبرياليين والاستعماريين).

لذا فمفهوم الانسان يمكن أن يوحد المجموعات المختلفة والطبقات والفئات لكن فقط إذا كان وجود التحولات بينهم من وقت الى حين يكون سهل ومتراجع الى الوراء مقارنة بالمهام الأكثر الحاحاً من الصراع ضد ردود الفعل.

على العموم في تقسيم المجتمع الى طبقات مع المصالح المضادة والمفاهيم بالنسبة للإنسان والسكان (على الدولة) وإما أن تكون مختلة أو متوازنة، وطويلة جداً بالنسبة للمجتمع الذي يمزق عن طريق تحولات الطبقة والأخلاقيات بين الشعوب الكادحة والناس بصورة عامة والنخبة الحاكمة فهي مقيدة بالبقاء.

وفي المجتمع الاشتراكي حيث العداوة بين الطبقات التي واجهت سكان الدولة ككل والعمال والفلاحين عمل الطبقة المثقفة التي تشكل الناس بصورة عامة.

الناس والتاريخ لذا فالشعوب هي القوة الرئيسية لتنمية المجتمع المتقدم، أما بالنسبة لمثل هذه التنمية فهي تكون مستحيلة بدون تنمية القوى المنتجة وفي هذا المسار فهي مستحيلة بدون عمل الملايين من الناس.

فالشعوب هي المنتجة للقيم المادية وبدون هذا الجهد لتصور الحياة العادية اليومية من كل فرد والمجتمع ككل. كما يطورون الانتاج ويجمعونن الخبرة التقنية وانتاج كل القيم المادية (الطرق والمصانع والمباني والآليات والأمتعة المنزلية ...الخ)، فالإنسان يتقن ادواته من العمل، فتنمية نتائج الانتاج في عملية التقنية التي تساعد في تغيير القوى المنتجة وطريقة الانتاج بصورة عامة. مثلاً: المطلب المادي الأساسي من اجل تدخل الشعوب في تقدم المجتمع طوال الطريق للتقدم التقني والاجتماعي.

لكن تدخل الانسان في التاريخ يكن محصوراً تجاه الشغل بصورة شاملة عن طريق الكتل الشعبية وبدون هذه الحركات سوف يعاني في ممارسة التأثير الحاسم على سلسلة التاريخ. فصراع الجماهير ضد مضطهديهم والظلم والذل في أي عهد من التاريخ البشري (الصراع الطبقي) كان يمثل القوة المحركة دائماً للثورات الاجتماعية التي هدفت لحل التناقضات الناضجة والتناقضات بين هؤلاء الذين يعملون والذين يستولون علي نتائج العمل. فثورات الرقيق وأحداثها كانت عن طريق الفلاحين والطبقات الحضرية الدنيا تحت الاقطاعية وصراع الجماهير البروليتارية تحت الرأسمالية التي فوضت نظام المؤسسات الاجتماعية في كل هذه العهود وتكوين القوة الرئيسية التي قلبت هذه المؤسسات وأسرعت في نقل المعلومات عن طريق الاخرى والأكثر تقدماً.

فهنالك العديد من النظريات التي تحاول ان تفسر الجماهير والتدخل في التحولات الاجتماعية كظاهرة سالبة تماماً، فالأيدولوجيات الارستقراطية والاستبداد تعتبر الجماهير كهدف فقط وقوة مخفية في التحولات التاريخية وغالباً ما تقدمها كقوة مدمرة لكن ليست كواحدة بناءة، وفقاً للنظريات الارستقراطية فالقوة البناءة فقط هي النخبة (اختيار) الأقلية لوسيلة نقل للعصر الروحي في التاريخ. فالاستبدادية وشبه الجناح الأيمن للبرجوازية لا يزال متجه لإبقاء هذه الجماهير والأمة فهي لا تمثل شئ من دون القائد (بمعنى المدير) فذلك القائد لوحده يغير الناس بطاقة الأحداث التاريخية وهذا من خلال البديهة التي يدركها الناس والنهوض برسالتهم التاريخية، فالشعارات الدماغوجية من ذلك النوع تستخدم كغطاء لحركات التعليم النازي الجديد في أوربا.

فمثل هذه النظريات كانت مكشوفة عن طريق التاريخ نفسه. فقد شهد القرن العشرون العديد من المناسبات التي كشف الممارسات الخاطئة من تقليص عمل الجماهير للتستر من خلال غسل الدماغ والأداة الطائعة في أيدي النخبة الرجعية من الدولة الامبريالية التي تطلق عنان الحروب بحثاً عن مصالحهم بصورة جنونية والحروب التي تقضى على حياة عشرات الملايين من الناس وتدمر الثقافة وتعرض الخطر لكل المدنيين. وفي المانيا النازية وبعض

الدول الفاشية الاخرى فالتخطيط لتقليص الجماهير لتنفيذ الجرائم الموجهة ضد الانسان الذي كان جزء من سياسة الدولة.

لكن الناس لم يستقلوا انفسهم تجاه الدور المجهول وانصياع الأداة في أيدي النخبة الحاكمة. ومع ذلك القمع الوحشي فإن الجماهير تتطلع لليبرالية من النظم السياسية الممغوتة والتغيير المخفي أكثر من الاحتجاج العلني واستخدام أي وسيلة متاحة لهم لمحاربة مضطهديهم.

فثورة اكتوبر العظمى في روسيا وبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية الاخرى وشعب الثورات الديمقراطية في العديد من الدول في العالم والتحولات المتقدمة في الدول النامية من أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية تحركت بواسطة عمل الانسان فهي تمثل مثالاً حياً للجماهير النشيطة والمبدعة والتدخل الواعي في التحولات التاريخية من عصرنا الحالي.

وتنمية كل الثقافات الوطنية الأصيلة هي أيضاً نتيجة لجهود الشعب، وجنباً الى جنب مع القيم المادية، وأيضاً تنشئ الشعوب القيم الروحية الهائلة. واكتسب الانسان الفلكلور والموسيقى والفن التجارب الروحية بإيجادته للعالم المحيط وكما انعكس في الأعمال الفنية وفي الوجدان والتقاليد الشعبية. وهي مصدر ذاخر للعديد من أنواع الفنون الاحترافية (الشعر والقصة والدراما والموسيقى ورقص الباليه والرسم) والعديد من الرسامين الموهوبين والمعماريين والشعراء والكتاب والممثلين والعلماء أتوا من أواسط الشعب.

فالحياة العملية للشعوب والناس الكادحون أيضاً متجسدون في مفهوم الثورة من اللغة المستخدمة في الحياة. فاللغة هي وسيلة للتواصل الوطني والدولي والتي يبتكرها الانسان نفسه. ويمر على شكل الجيل الواحد المجتمع التاريخي الآخر والتجربة الثقافية التي تشمل انجازاتها الروحية السامية.

وأيضاً يمارس الشعب تأثيراً جوهرياً على التحولات الاجتماعية في المجتمع، فالترابط بين هذه التحولات والتغيرات وطريقة الإنتاج التي تؤثر على المجتمع المادي والحياة الروحية ككل والقوائم نفسها خلال هؤلاء الذين ينطون مباشرة في عملية الانتاج المادي من خلال

الشعب والناس الكادحة. وبتحليل دور الشعب في فترات التغيير التاريخي الراديكالي وتوصل ماركس وانجلنز الى استنتاج مهم في التحولات الاجتماعية العميقة والمقياس الواسع لمواجهة مهام المجتمع في الأحداث التاريخية.

تلك الاستنتاج الرئيسي على دور نمو الشعوب في سلسلة التنمية الانسانية المستمرة التي تقع على أحد جذور القوانين الأساسية للمادية التاريخية، قانون الحدث التاريخي من قبل الشعوب، وينقد يونج هيجيليان غير الديمقراطي والناخبين وويسكل ذاتي الآراء المثالية للتاريخ، وصاغ ماركس وانجلنز هذا القانون الآتي: دقة الحدث التاريخي وحجم الجمهور الذي سوف تتزايد أحداثه[1].

وفي الحقيقة، عملية التسريع التاريخية مرتبطة بمستوى نشاط الإنسان مباشرة والشعوب الكادحة. فالمظلومون والمضطهدون بواسطة العمل المضئ الخانع، فينبغي على الشعوب ألا تتجزأ نشاطياً وشعورياً في العملية التاريخية في ظل الاسترقاق أو الاقطاعية وبالرغم من إنهم يمتلكون عملاً فأنشأوا المتطلبات الضرورية من أجل العملية الاجتماعية، وثوراتهم المتشتتة ضد المشتغلين الذين كانوا مكبوتين بصورة كبيرة لذا كان لهديهم تأثيراً قليلاً.

فالتنمية التاريخية في هذه العصور كانت بطيئة جداً ولكن الرأسمالية مع سرعتها وتنظيم تنمية قواها المنتجة التي ظهرت على المشهد التاريخي وحتى المتطلبات الكثيرة بدأت تتشكل من أجل الشعب المنتج في عمليات التغيير التاريخي بصورة واسعة. وارتفاع التصنيع البلورتاري كظاهرة اجتماعية مستقلة تأخذ الحدث الشعوري ضد الظروف المعيشية غير الإنسانية في ظل الرأسمالية أي ظهور القوة الاجتماعية البارعة في ممارسة التأثير الحاسم على مر التاريخ، فتسريع التنمية في ظل الرأسمالية يمثل رغبة في المشاركة العظيمة من عمل الجماهير في التحولات الاجتماعية في البداية، تأتي البروليتاريا في المقدمة كقوة قائدة للديمقراطية البرجوازية ومن ثم الاشتراكية والمعارضة الامبريالية ومعارضة الثورات الاستعمارية.

[1]- كارل ماركس وفردرك انجلز،الأسرة المقدسة والاعمال المشتركة المجلد (4) ،1975مص82

فمشاركة الملايين من الشعوب المتعددة في السياسة وفي عملية التحولات الاجتماعية فهي انتظام هادف، فدوائر الحكم الرجعية لمهددات الدول الامبريالية مثل الغابية العظمى، فكانت البرجوازية آنذاك تستخدم معظم الوسائل لصرف انتباه الشعوب من مهام التحولات الاجتماعية الأساسية.

وخلال تشغيل الآلية من اجل التلقين الايدولوجي للشعوب ومن خلال الإعلام والدعامة والأدب والفن ويريد الحكم البرجوازي الراقي أن يغرس المفاهيم الواقعية المبتذلة، فتنشئ الدعاوي البرجوازية ديمقراطية كاذبة وحرية فردية وتعالج النخبة الرأسمالية مفهوم الشعوب مع مساعدة الوعود الديمقراطية المنتشرة عن طريق معيناتها وبين الأيدي المعطاءة (الطبقة الارستقراطية المكافحة) والذين يشكلون قادة محبوبون.

لكن هذه الممارسة الايدولوجية وغسيل الدماغ السياسي فهو قليل وأقل تأثيراً من أجل هذه الرأسمالية التي لا يمكن أن تضمن المساواة الحقيقية من أجل كل أعضاء المجتمع أو يمكن الناس العمالة بأن ينخرطون في تشغيل الانتاج وفي شؤون الدولة وفي نشاط وبناء العمل من أجل فوائد المجتمع.

ويصبح كل ذلك محتملاً في ظل الاشتراكية، فتظهر تجربة الممارسة الاشتراكية هنا المجتمع الجديد فينشأ عن طريق الطاقة ومهارة الشعوب المكافحة نفسها. فأحد قوانين الاشتراكية هو نمو نشاط الناس العملي وتشكيل علاقات اجتماعية جديدة والتي تساعد في توحيد العاملين وهذا العمل يمكنهم من تطوير تقدم المجتمع تجاه الاشتراكية والشيوعية. ولأول مرة في تاريخ البشرية وتمكن الاشتراكية الشعوب من أن يستمتعوا بمستوى الرفاهية المادي والثقافة التي ينالونها عن طريق عملهم الخاص. وفي ظل الاشتراكية الناس يعملون من أجل أنفسهم ومجتمعهم، ويشعرون أنفسهم بأن يكونوا أسياداً لمصيرهم وهذا الشعور يولد الثقة في المستقبل والتفاؤل والحث على العمل حتى الإجادة فالعمل الحماسي والمنافسة الاجتماعية وترسيخ المطلب الإبداعي من اجل التجديد والأشكال الأكثر تميزاً لتنظيم العمل والحياة اليومية والبقاء، وقد أصبحت مميزات حياة الناس عصيبة وحاسمة في ظل الاشتراكية.

فطليعة الشعب السياسية (الحزب الشيوعي) الذي يثبت الأهداف الراسخة قديماً ومنها بناء المجتمع الجديد وتشير الطرق لتحقيق هذه وتساعد في تحسين دور عمل الشعوب في التنمية الاجتماعية في الدول الاشتراكية.

فالتوازن مع تقدمهم والنظرية العلمية الماركسية اللينية للتنمية الاجتماعية وترشد الاحزاب الشيوعية الناس الكادحة في بناء نشاطهم وتعليمهم وتشجيع مساعيهم الإبداعية وتوجه مجهوداتهم تجاه رفع الاكتفاء من الانتاج الاجتماعي وتقوية السلوك الضميري في العمل وكسب عمل ناجح من أجل فوائد المجتمع ككل. وفي الإسم والمصالح للشعب وتتبع الأحزاب الشيوعية سياسة التعايش السلمي في الشؤون الدولية وبسط السلم في العالم. فتعبر الدول الاشتراكية الاجتماعية عن التطلعات لكل شعوبنا في العالم كباراً وصغاراً. ومن أجل ضمان مستقبلها السلمي وكان الناس من مختلفة البلدان يحرضون ضد السياسة الامبريالية والمضار النووية الفردية في التاريخ. فالدور المتزايد في الأصل السياسي والتحولات الاجتماعية العهد ويطرح السؤال عن أهمية القيادة من كتلة الحركات الثورية وهكذا عن دور الافراد في التاريخ وعن العلاقات الفردية للعمليات المرتبطة بالتنمية وإعادة بناء المجتمع.

فتغير العهود التاريخية ويتقدم المجتمع وفقاً لقوانين محددة مرتبطة بتنمية الانتاج المادي الاجتماعي والعلاقات داخل أسس المجتمع الاقتصادية وبنيته العلوية. توجد هذه العلاقات بصورة موضوعية واستقلالية من الوعي ونشاط الأفراد، فهل هذا يعني بأن الفرد لا يمكنه التأثير على هذه العلاقات؟ وهو لم يملك شئ أن يفعله بالتنمية الاجتماعية وبالعملية التاريخية؟

على الاطلاق فترفض الماركسية مثل هذه الأمور. وباعتبار الأحداث التاريخية نتيجة للأسباب الموضوعية المحددة والتي تعد سبب هذه الأحداث، فالنظرية الاجتماعية الماركسية ليست أقل شأناً في اتخاذ الأفراد جزءاً مباشراً في هذه الأحداث التي تشكل النسيج الحي للتاريخ البشري.

فيصنع التاريخ عن الإنسان والشعوب وتمثل الشعوب وحدة متماسكة للأفراد. لذا فإن اعترف احد بدور نشاط الشعوب في العملية التاريخية فينبغى الا يستخف بالمشاركة المعمولة لهذه العملية عن طريق أي فرد والشخصيات البارزة (الجيش والقيادات الاخرى ورجالات الدول والسياسيين ...الخ هم الذين يمارسون الإرشاد والتأثير الموجه على هذه العمليات) وظروفها الراهن ومشاركات جنود الصف والوكلاء الذين تحدد أعمالهم بسلسلة من هذه العمليات.

دعنا نعيد تسمية الماضي القريب، خلال الحرب العالمية الثانية فاجتمعت عشرات الملايين من الناس في معركة ضد الفاشية. فالكفاح من اجل سيطرة العالم على الجزء الصغير المتعلق بالأوليغاركية في الدول الفاشية وتبنتها الدوائر الامبريالية الغربية وأحبطت عن طريق المجهودات المشتركة من الشعب وعن طريق الصراع البطولي من السوفيتي. وتحمل المواطأة من الهجوم المعتدي ومعاناة الخسائر البشرية متعذرة الإصلاح (أكثر من عشرين مليوناً) والخسارة المادية الفادحة (لنتيجة العداوات على المنطقة الأوربية من الاتحاد السوفيتي والعديد من العواصم والمدن والقرى والنباتات والمصانع والطرق وخطوط الاتصالات والآثار الثقافية والتاريخية...الخ إما دمرت بالكامل أو تركت في الحطام) والناس التابعة للاتحاد السوفيتي وحشد كل مواطن سوفيتي جميع قواه وموارده من أجل المعركة ضد الفاشية. فالحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي كان في مقدمة المعركة وعلى الجبهة الداخلية. فهو يدير نشاط عشرات الملايين من ناس الاتحاد السوفيتي: مثلاً الخطوط الأمامية للمقاتلين ومناصري الأبطال والعمال غير الأنانيين في الخلف.

وتحت ارشاد الحزب وتعامل الاتحاد السوفيتي بالضربة القاضية والحاسمة على الفاشية الالمانية والعسكرية الألمانية.

وفاز الاتحاد السوفيتي في الأسلحة والأعمال البطولية بفضل المؤهلات العسكرية وقادة الجيش السوفيتي التي كانت قادرة على سحق آلية الحرب الضارية من النازية الألمانية.

فيعكس التخطيط الفاشي الأوليغارشي جذور التاريخ المحكوم عليه بالفشل مبدئياً بسبب الأحداث من أفراد البشر. ولأي احد حارب وخسر حياته في المعركة العنيفة ضد الفاشية

والذي يعمل بجد في الجبهة الأمامية للمعركة بما يؤدي التضحية والذي يحارب ضد الفاشية في المقدمة وخلف العدو.

وهنالك الكثير من الأمثلة الحية على كيفية الأحداث التاريخية وترتيبها بواسطة المجهودات الفردية والمجموعات والأحزاب والطبقات، فرتب التاريخ البشري باكمله من مثل هذه الأحداث المشتركة.

وبالحديث عن النهج الماركسي لتقييم دور الفرد في التاريخ، فلاحظ لينين ما يميز هذا النهج من جميع النظريات الاشتراكية الاخرى كما هي، فتضم الرزانة العلمية التامة في التحليل الموضوعي من التطور مع معظم الاعترافات لأهمية الطاقة الثورية والعبقرية الثورية الحلاقة والمبادرة الثورية للشعوب وأيضاً بالطبع الأفراد والمجموعات والمنظمات والأحزاب المتمكنة من اكتشاف وانجاز تعاقد مع الفرد أو الطبقة الاخرى[1].

لم تنكر النظرية الماركسية أهمية المساهمة المقدمة عن طريق الشخصيات التاريخية لأحداث الشعوب. وعلى العكس فهي تعرض الشرح العلمي الموضوعي بثبات، والمتطلبات الشخصية من أجل ربط الفرد بالعملية الاجتماعية التاريخية ومن أهمية كل المشاركات الفردية لتحقيق الأهداف الاجتماعية الرفيعة وأسباب النجاح أو فشل هذه المساهمة.

فكتب لينين: " السؤال الحقيقي الذي يرتقي بقيم النشاط الاجتماعي من الفرد بما أنها تمثل الظروف التي تضمن نجاح أفعاله. ماهذه الضمانات هنا هي الأفعال التي لا تبقي العمل المعزول والمفقود في فوضى الأعمال المعارضة ؟[2] وهكذا فإن الملحوظة هي كيف ترتبط بالأفعال الفردية مع ظروف التنمية الاجتماعية ومع المصالح والمهام وأهداف المجموعات الاجتماعية والطبقات التي تمثل القوة الدافعة لإعادة البناء الاجتماعي في الفترة التاريخية المحددة.

---

[1]-لينين الإعمال المشتركة ضد المقاطعة، المجلد(13) 1978م،ص36

[2]-لينين الإعمال المشتركة ،(ما هم أصدقاء الإنسان وكيف يحاربون الديمقراطيات الاجتماعية المجلد (1) 1976م، ص 159

تبدأ النظرية الاجتماعية الماركسية من الجدلية الهادفة للفرد المعين وطرح الأسباب المحددة والعامة في حياة المجتمع وتاريخه. وهكذا فإن السبب العام للتاريخ هو تنمية القوى المنتجة وأسبابها المحددة على أنها ظروف تاريخية في نقل التنمية بمفردها وأسبابها المفاجئة، فهي السمات الشخصية للمظاهر العامة التي غالباً ما تخضع لشؤون الفرد الخاصة على الأحداث التاريخية المعينة.

وتأكيداً وعملاً بهذا الفكر كتب جورجي بلخانوف " لا يمكن للأسباب بمفردها تؤدى الى تغيير العمل العام والأسباب المحددة وعلاوة على ذلك تحدد الاتجاه ومدى التأثير الممارس عن طرح الأسباب المعينة. وليس هنالك شك بأن التاريخ ينبغي أن يكون لديه ألوان مختلفة ذات أسباب محددة التي تتأثر بها ساحة السلم لأسباب اخرى من الأمر نفسه[1].

لذا فإن نجاح النشاط الاجتماعي الفردي يعتمد على الظروف في هذا النشاط المتنقل، وما هي الظروف التي تضمن نجاحه؟

يوضح بلخانوف حالتان يجب أن تجتمعان من أجل الانسان مع موهبة الخاصة لذلك يحدث تأثيراً عظيماً على سلسلة الأحداث، أولاً: هذه الموهبة يجب أن تجعله أفضل ملائمة للحاجيات الاجتماعية من العهد المحدد من أي واحد لآخر.

ثانياً: وجود النظام الاجتماعي ينبغي ألا يعيق الطريق تجاه ملكية الفرد للموهبة الضرورية والمفيدة في هذه الفترة المحددة.

إذاً ماهي الضمانات للنشاط الفردي الذي يمكن أن يؤثر حقاً على سلسلة التنمية التاريخية؟ يحدد بلخانوف: " لو عرفت طريقة العلاقات الاجتماعية تتغير بسبب التغير في العملية الاجتماعية الاقتصادية للانتاج وأن تعرف أيضاً توجيه العقلية الاجتماعية المتحركة للأمام، لذلك فأنت قادر على تأثيرها، فتأثير العقلية الاجتماعية التي يقصد بها تأثير الأحداث التاريخية، لذلك وبإحساس صادق يمكنني صنع التاريخ رغم ذلك، ولا توجد حوجة للانتظار حتى الآن "إنه مصنوع".

[1]-جورج بيخانوخ ،عن سؤال دو الإفراد في التاريخ ،الإعمال الفلسفية المختارة ،المجلد(2) تقديم الناشرين في موسكو ،1976م،ص314.

وبإعتراف دور الشخصيات البارزة في التاريخ فالنظرية الاجتماعية والظروف المحددة، ما هي الشخصية البارزة؟ في الرؤية الماركسية هو الفرد الذي يكون قادراً على الجرأة والتعمق من خلال فهمه للمتطلبات الاجتماعية الجديدة ودعم وتطوير الرؤى المتقدمة والتعاملات وربط هذا بالمصالح الحيوية الأساسية للشعوب الكادحة كانتاج من العلاقات الإجتماعية المحددة من هذا العهد ومن التنمية الاجتماعية ويمكن للفرد أن يؤثر على العملية التاريخية ليس عن طريق نفسه فقط ولكن بالربط مع نشاط الطبقة المحددة أو الحزب ومع التدخل المباشر للانسان.

فالاستحقاقات التاريخية للأفراد تعتمد على كيفية عملهم من أجل ناسهم وتقدم الدورة العامة من التطور.

وهنالك جانب آخر من النشاط الفردي في التاريخ حتى الآن والذي لا ينبغي أن يكون مستخف به واستناداً على الحقائق الموضوعية وغيرها (المقدرات) فالفرد الذي يستوعب مواجهة مهام المجتمع ويمكن أن تسرع سلسلة الأحداث أو توفرها وإما تسهم في حل المشكلات الجدلية أو تعوقها، بمعنى آخر استناداً على الظروف التاريخية الراهنة وأيضاً على طبيعة النشاط الفردي بممارسة الاستمرارية والتأثر الرجعي على التنمية الاجتماعية.

ولكن أي موهبة فردية من أجل تأثير سلسلة الأحداث ولا يمكن لأحد أن يغير اتجاههم على الإطلاق أو يرجع التاريخ فجميع سلسلة الأحداث في التاريخ تشكل وفقاً للقوانين الموضوعية التي تستغل رغبة الفرد أو الوعي.

فمواجهة المهمة الأكثر فخامة هي تلك الطبقة الأكثر تقدماً بنفسها. فالعظمة هي المهمة التاريخية من النشاطات للأفراد المنتجة عن طريق الطبقة " لا توجد طبقة بمفردها في التاريخ تمتلك قوة مؤثرة بدون انتاج قادتها السياسية ومقدرة ممثليها البارزين لتنظيم الحركة وقادتها"[1] فقدمت الطبقة العاملة قادتها العظماء مثل: ماركس وانجلز ولينين، هؤلاء الرجال العباقرة كانوا من المنظرين البارزين والمقاتلين المتحمسين الذين نظموا الحركة الثورية.

[1]-لينين ،المهام العاجلة من حركتنا الإعمال المشتركة ،المجلد(4)،ص370.

وفي التحول من الرأسمالية الى الشيوعية فأرشدت الشعوب ونظمت من قبل الأحزاب الشيوعية التي كانت قوية بسبب تعبيرهم عن مصالحهم من الطبقة العاملة ومن الشعوب المتحررة.

وأكثر من قرن ونصف تقريباً، فإن حركة الشيوعيين والطبقة العاملة لقد كدست المخزون الضخم من الخبرة وتبادل العلاقات بين القادة والأحزاب والشعوب. ورفض حوجة الطبقة العاملة من الشعوب المتحررة والعصر بصورة عامة.

وقادة الاحزاب الشيوعية (امافي الدول الاشتراكية تشير إلـــي الشـــعوب بطريقـــة عمليـــة) فالطريقة الصحيحة فقط ان تتجه لإعادة البنية الثورية من المجتمع الرأسمالي وطريق الســـلم والعملية الإجتماعية والإشتراكية . فإن الناس و الجماعات والافـــراد هـــم القـــوة الحقيقيـــة المحركة للتايخ.

و بتوضيح الارتباط بين تجمع الاحداث التاريخية للجماهير وهؤلاء الافرد فلاينبغي لاحد ان يقلل من أهمية الشكل ولا يغالي في تقدير المساهمة المتأخرة .

فتأثير الافراد على التاريخ وعلى احداث الشعوب معتمدا على القوة الاساسية الدافعة للتاريخ على درجة عالية لهؤلاء الافراد الدين يشاركون في التحولات التاريخية للعصر .

بما أن الشعوب تتجه لأن تلعب دورا عظيما في التاريخ الحديث و اهميـــة اي فـــرد وتزداد مشاركته وفقاً لذلك.

فتمثل المهمة العظمى في اهمية السؤال عن القوى الاجتماعية المتقدمة والطبقـــات ونشـــاط الأفراد الموجه نحو الشعوب في سلسلة التحولات الإجتماعية.